مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٥٢**

الثلاثاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد موسييف	(أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيد سكيف
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد لي كيونغ شول
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

الرسالة المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة (S/2013/613)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البلدان التالية إلى المشاركة في هذه الجلسة: إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، أورغواي، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، البوسنة والهرسك، تركيا، جنوب أفريقيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، شيلي، كوبا، كوستاريكا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، واليابان.

يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/613 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة يحيل فيها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة بيرسفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر رئاسة أذربيجان على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، أنها ليست هامة لأعضاء مجلس الأمن فحسب، بل أيضا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ناصرت الارجنتين تاريخيا الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية، والشمول، والديمقراطية والكفاءة في عمل مجلس الأمن، وهي جهود ينبغي أن تستمر. لذلك يشرف الأرجنتين أن تترأس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

من الجوهري أن نقر بالتطورات الإيجابية التي حدثت في السنوات الأخيرة، بمن فيها عقد مناقشات مفتوحة كمناقشة اليوم، مما يتيح الفرصة أمام جميع الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس لطرح مقترحات ترمي إلى تحسين أساليب عملنا وإضفاء الطابع الديمقراطي على آلية اتخاذ القرارات لدينا.

وتعزى تلك التطورات إلى التزام أعضاء المجلس، الذين نشكرهم، والى مسؤوليتهم المستمرة عن تحسين أساليب عمل المجلس. ومع ذلك، تشكل تلك المسؤولية المشتركة عن تحسين أساليب عملنا أيضا استجابة للدعم والمبادرات المستمرة لعموم الأعضاء، الذين يقدرون جميع الفرص المتاحة للمشاركة في حوار أكثر تفاعلا مع المجلس بغية الإعراب عن شواغل جميع الدول الأعضاء.

وانخرطت الأرجنتين بحماس في رئاستها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على نحو ما فعلته دوما في رئاساتها السابقة للفريق العامل. ونسلم بان أعضاء المجلس الآخرين دعموا باستمرار جهودنا في السعي لإيجاد سبل عملية لجعل عمل المجلس أكثر شفافية ولتحسين حواره مع عموم الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات عسكرية والمساهمة بقوات للشرطة والهيئات الأخرى.

وفي آب/أغسطس، اعتمدنا المذكرة S/2013/515 بشأن حوار مجلس الأمن مع عموم الأعضاء والهيئات الأخرى استجابة

لالتزام قطعه المجلس قبل أعوام. وبعض عناصر المذكرة مجسدة في المذكرة ٥٠٧ لعام ٢٠١٠. وتتضمن المذكرة أحكاما بشأن الجلسات المفتوحة والحوارات التفاعلية والجلسات التي تعقد حسب صيغة آريا والدعوات التي توجه إلى رئيس لجنة بناء السلام ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة لكل بلد بعينه لحضور جلسات الحوار غير الرسمية، وضرورة تقديم الهيئات الفرعية معلومات موضوعية للعضوية الواسعة وإضافة الزخم لأعمالها وطرائق جلسات الاختتام.

ولا بد من التشديد على البند الأخير في تلك القائمة. والعديد من أعضاء المجلس يقرون بأنه ينبغي ويجب تحسين منهجيته. وتشيد الأرجنتين على وجه الخصوص بالتزام الفريق العامل بتناول مسألة جلسات الاختتام بغية تطويرها لتصل إلى إمكانيتها الكاملة لتقديم موجزات أنشطة مجلس الأمن الشهرية ولتبرز لعموم الأعضاء النهج والأولويات المختلفة لأعضاء المجلس بشأن بنود جدول الأعمال. وجلسات الاختتام مفيدة للغاية، ولذلك نناشد جميع الأعضاء أن تعقدها في نهاية الرئاسات الخاصة بكل واحد منهم وان يطرحوا في الفريق العامل مسألة كيفية تعزيز الجوانب التفاعلية لهذه الجلسات وفعاليتها.

وبالأمس، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدنا المذكرة الرئاسية S/2013/630 المتعلقة بالمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبقوات للشرطة. وفيما يتعلق بالمذكرة، كان الفريق العامل دائما مدركا لكون المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبقوات للشرطة بالغة الأهمية لأنها تؤدي إلى تحسين قدرة المجلس على اتخاذ قرارات فعالة وحسنة التوقيت في ممارسة مسؤولياته. وشأنها شأن العديد من الجوانب الأخرى، لا بد من تحسين المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبقوات للشرطة على أساس مستمر، على نحو ما يتجلى في كونه في جميع المناقشات بشأن أساليب العمل يشير العديد من الأعضاء إلى مسألة الحوار مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبقوات للشرطة.

وفي المذكرة ٦٣٠، يقر أعضاء مجلس الأمن بضرورة الاستخدام الكامل لجميع الخيارات القائمة وبمواصلة تحسين المشاورات. وتتناول المذكرة، التي تستكمل القرارات والمذكرات الرئاسية بشأن هذه المسألة، جانبين رئيسيين هما: المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبقوات للشرطة وتوفير المعلومات لتلك البلدان. وتدعو المذكرة إلى عقد المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبقوات للشرطة، بما في ذلك بناء على طلبها، فيما يتعلق بالحالات العاجلة التي تؤثر على عملياتها، لا سيما فيما يتعلق بأمن أفرادها في الميدان. كما تدعو إلى المشاورات في ظروف هامة أخرى في أي عملية لحفظ السلام، مثل الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام وخفض قوام البعثات وزيادة الأفراد أو تقليصهم وإنهاء البعثات.

وأشير إلى انه بالإضافة إلى الجلسات التي تنظم مع إدارة عمليات حفظ السلام، يمكن للمجلس أن يعقد جلسات غير رسمية بغية الانخراط في حوار تفاعلي مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبقوات للشرطة. وفيما يتعلق بتوفير المعلومات، تبين المذكرة أن الأمانة العامة ستوفر للبلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات عسكرية وبقوات للشرطة جميع المعلومات التي تتطلبها لاتخاذ قرارات بالمشاركة في أي عملية لحفظ السلام. وتتناول المذكرة مسائل مختلفة، وأؤكد مجددا على أنها تستجيب لجميع شواغل عموم الأعضاء، التي جرى سماعها ومراعاتها. وتبين المذكرة انه، فيما يتعلق بتجديد الولايات، سيقدم الأمين العام نسخة من تقاريره إلى البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبقوات للشرطة قبل عقد الجلسات بوقت واف.

وفي الختام، وكما كان الحال في المناسبات السابقة التي تولت فيها الأرجنتين رئاسة الفريق العامل المعني بالوثائق

والمسائل الإجرائية الأخرى، نحن على اقتناع بان بوسع المجلس وعليه، بدون تأثير على قدراته لصنع القرار، أن يتحلى بالشفافية في علاقاته مع عموم الأعضاء. وأشعر بالامتنان على الدعم الذي تلقيته من أعضاء الفريق العامل، الذين بدون استثناء عملوا بروح بناءة، واثق بأننا سنستمر في التحلي بها.

كما أشكر مجموعة الأعضاء الذين ينخرطون في إجراء تحليل لشواغل عموم الأعضاء فيما يتعلق بهذه المسألة، فضلا عن جميع الأعضاء الذين يشتركون في مناقشة اليوم. وتساعد آراؤهم في انجاز المهمة المستمرة لتحسين أساليب عملنا.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر رئاسة أذربيجان لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن وعلى تقديم ورقة مفاهمية مفيدة للغاية لتوجيه مناقشاتنا (S/2013/613، المرفق). وأصبحت هذه المناقشة المفتوحة تقليدا سنويا ثابتا. وهو تقليد حسن، نظرا لأنه يمكن الدول غير الأعضاء في المجلس من تبادل آرائها بشأن تحسين أساليب عمل المجلس.

ويمكن للمناقشة أن تثري المناقشات في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ومنذ مطلع العام، أسهمت لكسمبرغ بفعالية في أعمال الفريق العامل، الذي تتولى رئاسته بكفاءة والتزام السفيرة بيرسيفال ممثلة الأرجنتين. وأشكر زميلتي وفريقها على جهودهم لتحسين فعالية أعمال الفريق العامل وتعزيز شفافيتها.

وبفضل هذه الجهود، اعتمدنا هذا العام المذكرتين الرئاسيتين S/2013/515 و S/2013/630 بغية تعزيز تبادلات الآراء والحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس، لا سيما البلدان التي تساهم بقوات عسكرية وبقوات للشرطة في بعثات حفظ السلام. وتعزز المذكرتان أحكام المذكرة S/2010/507. وهما تجسدان الالتزام الذي قطعه رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ نحو تحقيق المشاركة والمساءلة والشفافية.

وأحرز تقدم ملموس في الأعوام الأخيرة. وأشير إلى زيادة استخدام التكنولوجيا الجديدة، مثل التداول بالفيديو وتحسين موقع مجلس الأمن على الانترنت وزيادة تواتر اللجوء إلى عقد الجلسات حسب صيغة آريا والحوارات التفاعلية غير الرسمية، على سبيل المثال لتناول المسائل المتصلة بالمحكمة الجنائية الدولية. وأجرت لكسمبرغ، بعد انضمامها إلى عضوية مجلس الأمن، تقييما للجهود المبذولة للتشاور مع الأعضاء المنتخبين حديثا بشأن قيادة الهيئات الفرعية. ونأمل أن تزداد شفافية هذه العملية في المستقبل، على أساس المذكرة S/2013/937، التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

ومع ذلك، نرى انه لا يزال هناك مجال لتحسين أساليب عمل المجلس، وبخاصة في ثلاثة مجالات.

أولا، يمكن للجنة بناء السلام أن تقدم معلومات إضافية مفيدة في حالات الانتقال وبالتالي تسهيل اتخاذ المجلس للقرارات على أسس مستنيرة. ولذلك أكرر اقتراحنا بان تشترك التشكيلات القطرية المحدد لكل بلد بعينه، على أساس كل حالة على حدة، في المشاورات غير الرسمية للمجلس.

ثانيا، علينا أن نواصل كفالة أفضل تفاعل ممكن بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في سياق منع وقوع الأزمات. وعلى المجلس أن يسعى للاستخدام الأفضل للخبرة المتوفرة لهذه المنظمات وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل الاتحاد الأوروبي.

ثالثا، يجب على مجلس الأمن أن يوظف أيضا الوسائل المتاحة له لمنع نشوب الصراعات. ونرحب بالطبع بعقد جلسات لتلخيص أعمال الشهر بصورة أكثر انتظاما منذ بداية هذا العام، وهي الجلسات التي لا تتيح لنا استخلاص الدروس

من الشهر المنتهي فحسب، ولكن أيضا النظر في حالات ربما تتطلب اهتمام المجلس مستقبلا. ومع ذلك، فإننا مقتنعون بأن زيادة الاستعانة بالإحاطات الإعلامية الخاصة باستكشاف الآفاق التي تقدمها الأمانة العامة ستمكن المجلس من اتباع نهج وقائي بمزيد من الحزم ومن الاضطلاع بمسؤولياته على نحو أفضل في نهاية المطاف.

رابعا، سيستفيد مجلس الأمن من زيادة استخدام مختلف مصادر المعلومات المتاحة في منظومة الأمم المتحدة. فالضوء الذي تسلطه اللجان الخاصة على منع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية يمكن أن يكون مفيدا عندما يكون السكان معرضين لخطر الفظائع الجماعية. والإسهامات المنتظمة للممثلين الخاصين المعنيين بالأطفال والنزاع المسلح وبالعنف الجنسي في حالات النزاع تبدو أيضا هامة في رأينا.

وأخيرا، نحن نؤيد المقترحات والتفكير الجاري بشأن عدم استخدام حق النقض للحيلولة دون اتخاذ المجلس لقرار يتعلق بمنع أو وقف الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ونرى أن خطوة كهذه من شأنها أن تجعل تعزيز مصداقية المجلس وقدرته على العمل أمرا ممكنا.

في الختام، أود أن أشكر مقدما الدول الأعضاء الكثيرة التي ستقدم مقترحات في سياق هذه المناقشة المفتوحة. وأعرب عن امتناني، على وجه الخصوص، لجهود زملائنا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، والذين يلتزمون، تمشيا مع أعمال مجموعة الدول الخمس الصغيرة، بتعزيز المسؤولية والاتساق والشفافية في مجلس الأمن. ونحن نعول على مقترحات الجميع لمساعدة المجلس على الارتقاء إلى مستوى المهمة التي أوكلتها إليه الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي، تحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين والتصرف بالنيابة عن الأعضاء لتنفيذ الواجبات الملقاة على عاتق المجلس بحكم هذه المسؤولية.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بالمناقشة المفتوحة اليوم، ونشكر السفيرة برسيبال على عملها الدؤوب في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس.

إن مناقشاتنا بشأن أساليب عمل المجلس هامة لضمان أن تظل هذه الهيئة قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وبالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة، يتحمل المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن الضروري أن يتسم عمل المجلس، في سياق قيامه بهذا الدور، بالفعالية والكفاءة والشفافية قدر الإمكان. والمادة ٣٠ من الميثاق تعهد إلى المجلس باعتماد نظامه الداخلي. وعند قيامنا بذلك، لا بد أن ندرك ضرورة إطلاع الدول الأخرى الأعضاء، التي تقوم بدور حيوي في دعم وإنفاذ قراراتنا، على عمل المجلس وإشراكها فيه بالصورة المناسبة.

وحفظ السلام يمثل واحدة من أهم الأدوات الموجودة تحت تصرف المجتمع الدولي ونحن ندرك أهمية التعاون الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ولذلك، نرحب بنظر الفريق العامل غير الرسمي مؤخرا في السبل التي يمكن تعزيز هذا التعاون بها. ونواصل حث كل من أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على الاستفادة الكاملة من الجلسات الخاصة التي يعقدها المجلس قبل تجديد أي ولاية. وبالإضافة إلى الجلسات الرسمية، ربما يحتاج المجلس أحيانا إلى عقد اجتماعات غير رسمية مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لمناقشة القضايا الملحة التي قد تنشأ. وهذا هو ما فعله المجلس بالضبط في أيار/مايو عندما اجتمعت البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مع أعضاء المجلس لمناقشة تدهور البيئة الأمنية في منطقة عمليات القوة والتهديدات لجنود الأمم المتحدة لحفظ السلام هناك.

وأسهم هذا التبادل المثمر للآراء في وضع حلول للتغلب على التحديات الجديدة التي تواجه حفظة السلام التابعين للقوة. وينبغي أن ننظر في عقد اجتماعات كهذه مستقبلا بخصوص عمليات حفظ السلام الأخرى، عندما يكون ذلك مناسبا.

لقد كان تزايد التعاون مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة سمة مميزة لعملنا خلال الاثني عشر شهرا الماضية. ومثلت الجلسة التي عقدت أمس على المستوى الوزاري بشأن تعزيز التعاون مع منظمة التعاون الإسلامي (انظر S/PV.7050) تعميقا لعلاقات المجلس مع تلك المنظمة الهامة. وبخصوص اليمن، فقد أطلع الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي مجلس الأمن على تنفيذ خطة المرحلة الانتقالية خلال جلسة رفيعة المستوى عقدت في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7037). وأخيرا، فقد سمحت المناقشة المفتوحة التي ترأسها الرئيس الأرجنتيني فرناندیث في آب/أغسطس (انظر S/PV.7015) للدول الأعضاء بمناقشة تعاون المجلس مع مجموعة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويمثل البيان الرئاسي الذي اعتُمد خلال تلك الجلسة (S/PRST/2013/12) تجميعا مفيدا لممارسات المجلس في هذا المجال.

ولا يزال المجلس يرحب بمشاركة رؤساء مختلف التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام في جلسات المجلس. وما فتئت الولايات المتحدة تدفع باتجاه زيادة الشفافية في عمل الهيئات الفرعية. وعقدت لجنة مكافحة الإرهاب اجتماعات أكثر انفتاحا وزادت تفاعلها مع المجتمع المدني خلال العام المنقضي. كما نظم رؤساء لجان الجزاءات جلسات إحاطة مفتوحة لعموم أعضاء الأمم المتحدة لمناقشة أهداف نظام الجزاءات وأنشطة اللجان. واستمرار المجلس في عقد جلسات بصيغة آريا وتوجيه دعوات إلى المنظمات غير الحكومية وإلى خبراء لتقديم إحاطات إعلامية، مثل الجلسة الهامة التي عقدت في تموز/يوليه مع أعضاء ائتلاف المعارضة السورية، يمثلان أداة هامة لنا لتحسين قدرتنا على سماع آراء أخرى غير آراء الدول الأعضاء. وينبغي لنا أن نغتنم الفرص المتاحة لزيادة الاستفادة من هذه الصيغة.

كانت الولايات المتحدة مسؤولة، بصفتها رئيسة لمجلس الأمن في تموز/يوليه، عن إعداد التقرير العام للمجلس الذي يُقدم إلى الجمعية العامة (A/68/2)، والذي من المقرر اعتماده غدا. وفي تلخيصنا لعمل المجلس على مدار العام، نهدف إلى إقامة توازن دقيق للاحتفاظ بكمية مفيدة من المحتوى مع جعل التقرير أيضا موجزا ومقروءا بقدر الإمكان. ونأمل أن يكون التقرير أداة مفيدة للراغبين في استعراض عمل المجلس. وفي السياق نفسه، نظم وفد بلدي جلسة إحاطة في ختام رئاستنا لتشاطر أبرز الأمور التي جرت مناقشتها خلال الشهر مع الدول الأعضاء. ونعتقد أن هذه الجلسات غير الرسمية توفر أكبر فرصة لإجراء مناقشة مفيدة حول عمل المجلس مع عموم الأعضاء.

ويجب أن تظل زيادة فعالية مجلس الأمن هدفا جماعيا لنا. وتعزيز المجلس للشفافية وانخراطه مع عموم أعضاء الأمم المتحدة يمكن أن يدعما هذا الهدف. ولكن لا بد من تقييم المقترحات بعناية لضمان أن تكون الشفافية والفعالية متعاضدتين وليستا متنافرتين.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة وعلى الاستفادة من ممارستنا مؤخرا بعقد هذه الجلسة في صورة مناقشة مفتوحة لتمكين الدول غير الأعضاء في المجلس من المشاركة. ويعبر عدد المدرجين على قائمة المتكلمين عن مستوى عال من الاهتمام بهذه القضية وأهميتها لدى جميع الأعضاء. فكفاءة مجلس الأمن وشفافيته أمر في مصلحة جميع الدول الأعضاء فيما نواجه تحديات جديدة ومختلفة للسلم والأمن الدوليين.

لقد حدثت تطورات إيجابية كثيرة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك عقد المزيد من الجلسات المفتوحة والجلسات بصيغة آريا واستخدام تقنية التداول بالفيديو والجلسات مع البلدان المساهمة بقوات والإحاطات الإعلامية الخاصة باستكشاف الآفاق وجلسات الاختتام. وقد أثبت مجلس الأمن، من نواح كثيرة، أنه الأقدر على التكيف من بين جميع هيئات الأمم المتحدة. ولكنني أريد أن أركز اليوم على اثنين فقط من جوانب هذه المسألة. ويتعلق الأول بالجوانب الإجرائية لعمل المجلس ويبحث الثاني في مدى سماح أساليب العمل لنا بممارسة مسؤولياتنا في مجال منع نشوب الصراعات. فالمجلس ينخرط بانتظام بشأن مسائل تشكل تهديدات حالية للسلام والأمن الدوليين. ولكن إذا ما انخرطنا ومارسنا نفوذنا في اللحظة المناسبة، يمكننا منع تلك الحالات من أن تصبح تهديدات. وعندها، فإننا سنمارس مسؤولياتنا بصورة كاملة.فيما يتعلق بالمسألة الأولى، فإن ضرورة وجود مجلس فعال، أمر لا جدال فيه. إن جدول أعمال المجلس حافل بالفعل، وهوآخذ في التزايد. ونتيجة لذلك، يجري اختزال الوقت المخصص لإجراء مناقشة وتبادل للآراء بصورة هادفة داخل المجلس. ومن شأن مجلس بعضوية أوسع، وذلك أمر نؤيده تماما، مضاعفة هذا الضغط. وتلك النقاط لوحدها تجعل الحاجة واضحة لضمان جعل عمل المجلس فعالا قدر الإمكان.

ثمة عدد من السبل التي يمكننا من خلالها التوصل إلى مجلس يتسم بالمزيد من الكفاءة، كما أثبتنا خلال رئاسة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه. ببساطة، أنجزنا من خلال بدء الاجتماعات بسرعة، والمراعاة الكاملة للمبادئ التوجيهية الواردة في المذكرة الرئاسية S/2010/507 فيما يتعلق بطول المداخلات، قدرا كبيرا من الأعمال خلال شهر حزيران/يونيه.

ولكن ينبغي أن نحقق أكثر من ذلك، من جانبي، فإنني أدعم تنفيذ الممارسة التي يتبعها مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المتمثلة في إيقاف تشغيل ميكروفونات المتكلمين الذين يتجاوزون الوقت المخصص لهم. ومن شأن ذلك أن يسرع سير الأعمال ويتيح الإصغاء إلى المزيد من المتكلمين. ومن الممكن الإبقاء على التدخلات القصيرة، دون الحد من قدرة الدول الأعضاء على التعبير عن آرائها بالكامل. أنا متأكد من أن الحال سيكون كذلك، إذا اعتمدنا ممارسة الاتحاد الأفريقي.

أهنئ السفيرة بيرسفال، رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على التأكيد والبناء على التدابير المكرسة لتسيير الأعمال بكفاءة وشفافية. وقد شكلت المذكرة الرئاسية ٥٠٧ نقطة مرجعية هامة في ذلك الصدد، وكذلك الملاحظتان اللتان صدرتا في وقت سابق من هذا العام (S/2013/515 و S/2013/630). وعلينا أن نتأكد من تنفيذ مضامينها بشكل كامل.

وتتعلق نقطتي الثانية حول صون السلم والأمن الدوليين بمنع نشوب الصراعات بنفس القدر الذي تتعلق فيه بإدارة الصراع أو حله. وينبغي للمجلس أن يستفيد استفادة كاملة من الآليات المتاحة له، مثل استكشاف آفاق المستقبل، من أجل الاضطلاع بوظيفة وقائية. وتشكل جلسات استكشاف الآفاق، فرصة للأمانة العامة من أجل تقديم إحاطات إعلامية حول القضايا ذات الاهتمام. ويمكن أيضا إجراء المناقشات بشأن أي أمر أو طلبات أخرى لعقد جلسات عاجلة للمجلس، بشأن الحالات التي تتطور بسرعة والحالات الناشئة. وقد استخدم العديد من أعضاء المجلس تلك الآليات في الأشهر الأخيرة.

خلال الأسبوع الماضي، استخدم أعضاء المجلس تلك الأدوات لمناقشة الحالات في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/PV.7046) والسودان (انظر

S/PV.7048). وتناول أعضاء المجلس لمسؤولياتنا المتعلقة بمنع نشوب الصراعات بتلك الطريقة الاستباقية أمر محمود للغاية.

وقبل ذلك، تناولت هذه المناقشات مصر، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ونحن نرحب أيضا باستعداد الأمانة العامة لعرض الحالات المثيرة للقلق على أنظار المجلس، كما حدث مؤخرا بشأن جزر ملديف وغينيا، مما جعل المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة أداة فعالة لمنع نشوب الصراعات.

وقد تناولت الإحاطات الإعلامية الخاصة باستكشاف الآفاق، سوريا والبلدان المجاورة لها ومنطقة الساحل، والحالة بين العراق والكويت، من بين العديد من المسائل الأخرى.

أصدر المجلس بيانا صحفيا، بعد مناقشة الحالة في غينيا (SC/11159) خلال الأسبوع الماضي، ونأمل أن تتخذ الأطراف في غينيا تدابير بناء عليه، لأننا رأينا في أماكن أخرى بأن الاستجابات الإيجابية لقرارات المجلس عقب تلك المناقشات التطلعية، أمر ممكن.

وقد اطلعت الأطراف في السودان وجنوب السودان على آراء المجلس بشكل كامل، فيما يخص مختلف القضايا التي هي بحاجة ماسة إلى حل، بما في ذلك أبيي.

كما أرسل البيان الرئاسي بشأن اليمن (S/PRST/2013/3)، الصادر في شباط/فبراير الماضي، رسالة واضحة إلى كل المفسدين الساعين لتقويض الحوار الوطني والمرحلة الانتقالية في اليمن.

واعتماد نهج منع نشوب الصراعات، واستخدام آليات ممارسات العمل، يوفر للمجلس مجموعة من الأدوات القوية للنظر في الأزمات الناشئة والاستجابة لها. ويجب ألا نخشى استخدامها. ويمكن للاستجابات الفعالة المبكرة للمجلس أن تقطع شوطا طويلا، في اتجاه منع المزيد من التدهور. وما علينا إلا أن ننظر إلى الحالة في سوريا، لنرى كيف يمكن لعدم اتخاذ إجراءات على مدى عدة أشهر أن يجعل الصراع يتصاعد ويؤدي إلى عواقب وخيمة نراها اليوم.

إن مجلسا فعالا وعصريا وشفافا، يصب بوضوح في مصلحة جميع الدول الأعضاء. ومخاطر عدم تحقيق ذلك الهدف واضحة كذلك، لا سيما في مجال منع نشوب الصراعات.

وكما قلت في حزيران/يونيه، في نهاية رئاسة المملكة المتحدة (S/PV.6992)، فإن تحسين أساليب العمل ليس أمرا مرغوبا فيه فحسب، بل هو ضروري.

السيد روسنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، فضلا عن الورقة المفاهيمية (S/2013/613، المرفق) التي عممت لذلك الغرض. ونأمل في أن تساعد مناقشاتنا اليوم على تحديد الالتزام بتحقيق تقدم في اتجاه تحسين كفاءة مجلس الأمنوشفافيته وتفاعله.

وبالمثل، أود أن أشكر الممثلة الدائمة للأرجنتين، السيدة ماريا كريستينا برسيفال، على عرضها وعملها المتميز كرئيسة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

لقد تطورت أساليب عمل مجلس الأمن خلال السنوات الأخيرة في اتجاه إيجابي، وذلك بفضل عدة عوامل، بما في ذلك الإسهامات والمقترحات المقدمة سواء من جانب أعضاء المجلس، أو من قبل من هم خارجه. وبينما لا تسير أحيانا وتيرة تلك التغييرات بالسرعة التي نرغب فيها جميعا، إلا أنها لا تزال تثبت الأهمية الكبيرة التي توليها الدول الأعضاء لهذه المسألة.

أولا، إننا نقر بالتقدم المحرز فيما يخص تحسين بعض الممارسات والتدابير، المنصوص عليها في المذكرة S/2010/507 والملاحظات المتتالية للرئاسة. وفي ذلك الصدد، فإن التقدم

الذي أُحرز في الفريق العامل غير الرسمي خلال هذا العام، والإجراءات المتخذة لتحسين الجوانب الداخلية لأعمال المجلس، جديرة بالثناء.

ثانيا، إننا نلاحظ بأن وصول وفود الدول الأعضاء غير العضوة في المجلس إلى المعلومات قد تحسن مع مرور الوقت. ويعود ذلك، في جزء منه، إلى الدعوة المتزايدة للبلدان الأعضاء لإطلاع نظرائها على جميع المسائل التي لا تتطلب لأسباب واضحة، السرية بسبب حساسيتها. ويجب أن أقول بأن وفد بلدنا قد ساهم في تلك الممارسة.

وفي السياق نفسه، فإن التحسينات التي أدخلت على الموقع الشبكي للمجلس، الذي يضم معلومات وفيرة وقيمة، تسير في اتجاه إيجابي. ومن الجدير بالذكر أيضا الإشارة إلى العمل الذي قامت به بعض المنظمات غير الحكومية، التي تسعى إلى زيادة فرص اطلاع الوفود والأكاديميين وحتى عامة الناس على أعمال المجلس. ويستحق تقرير مجلس الأمن تنويها خاصا في هذا الصدد.

ومع ذلك، تعتقد غواتيمالا بأنه لا يزال ثمة مجال لإحراز التقدم في بعض المجالات. وفي ذلك الصدد، نود تسليط الضوء على بعض الممارسات التي يمكن تحسينها أو تنفيذها بصورة منتظمة.

أولا، نعتقد أنه من المهم مواصلة اتجاه المجلس إلى عقد جلسات عامة بقدر من الانتظام، كما يسهم شمول جميع الأعضاء، عندما يتعلق الأمر بالقضايا التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين، بلا شك في فهم خطورة حالات الصراع.

ثانيا، نعتقد أنه من الضروري مواصلة تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وتعتقد غواتيمالا بأن تعزيز تدفق المعلومات يمكن أن يوسع قاعدة الدول التي تشارك في ذلك العمل الهام بالنسبة للمنظمة. ونشير أيضا إلى أهمية مواصلة التفاعل بين الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

وفي هذا الصدد، نشيد بالعمل الذي قام به هذا العام وفد باكستان، باعتباره رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسألة.

ثالثا، إننا نولي الأولوية لمواصلة تحسين تفاعل رؤساء الهيئات الفرعية مع جميع الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، أثبتت الإحاطات الإعلامية بمشاركة جميع أعضاء المجلس أنها مفيدة للغاية، وأنها تُيَسِّرُ تبادل المعلومات عن عمل الهيئات الفرعية. وعلى نفس المنوال، نواصل تسليط الضوء على أهمية الاستمرار في النظر في قضية معايير انتقاء خبراء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن. وفقا لمذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2006/997.

رابعا، نعتقد أنه لا بد من إقامة تعاون أوثق بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على إدارة الأزمات خلال النزاعات المسلحة، ولا بد، من جملة أمور، من زيادة عدد المشاورات بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تضطلع بدور فعال في حل الأزمات وتسوية النزاعات المسلحة.

خامسا، لقد استنتجنا أن ممارسة عقد جلسات اختتامية – وهي ممارسة استُؤنفت هذا العام – مفيدة، شأنها في ذلك شأن الإحاطات الإعلامية عن عمل المجلس التي تُعقد في نهاية كل رئاسة، باعتبارها آلية لزيادة شفافية أعماله.

وفي الختام، نعتقد أنه يجب علينا أن نواصل الابتكار واعتماد تدابير أخرى لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ويمكننا أن نحقق ذلك بالإرادة السياسية للدول الأعضاء، والأعضاء الدائمين تحديدا. فالشفافية والمساءلة والاتساق

عناصر رئيسية ينبغي لمجلس الأمن أن يمتثل لها في جميع أنشطته ونُهُجِهِ وإجراءاته.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين تشكر أذربيجان على عقد جلسة اليوم. وهذه سادس مرة يعقد فيها مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمله، مما يَدُلُّ بصورة كاملة على ما يوليه مجلس الأمن من أهمية لتحسين أساليب عمله.

لقد أسند ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبما أن مجلس الأمن يقع في صلب آلية الأمن الجماعي للأمم المتحدة، فإنه يتحمل مسؤوليات كبيرة في التصدي لجميع أنواع التهديدات والتحديات التي يتعرض لها الأمن الدولي. وفي أعقاب الحرب الباردة، قام مجلس الأمن ببذل جهود تندرج في مجال الدبلوماسية الوقائية، وتسوية المنازعات بالوساطة والمساعي الحميدة، وبذل جهود جبارة مُحَقِّقاً نتائج إيجابية فيما يتعلق بحفظ السلام، وإعادة البناء وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات.

وخلال الأعوام الأخيرة، طالب أعضاء الأمم المتحدة كافة مجلس الأمن بتحسين أساليب عمله وزيادة الشفافية لديه بغية الاضطلاع على نحو أفضل بالمسؤولية الملقاة على عاتقه بموجب ميثاق الأمم المتحدة. والصين تتفهم تماما ذلك الانشغال، وتولي اهتماما صادقا للأعضاء قاطبة. وما انفكت الصين تبذلجهودا مخلصة، بالتعاون مع أعضاء آخرين في المجلس، بغية السعي إلى نتائج إيجابية فيما يتعلق بتحسين أساليب عمل المجلس. وقد ازداد عدد الجلسات المفتوحة التي تُعقد كل عام. ورئيس المجلس يعقد جلسات شهرية لتقديم إحاطات إعلامية إلى الدول غير الأعضاء بشأن التقدم المحرز في عمل المجلس، وهو ما أصبح الآن ممارسة من ممارسات المجلس. كما يولي المجلس الأهمية للحوارات التفاعلية غير الرسمية والاجتماعات بصيغة آريا، من جملة أمور أخرى. وبذلك، يمكن للمجلس أن يعزز أوجه التبادل والتفاعل مع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

وفي هذا العام، اعتمد مجلس الأمن بيانين رئاسيين بشأن تحسين فعالة الجلسات المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن، مُبقِياً على التواصل بانتظام مع لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية المخصصة، ومُعَزِّزاً أوجه تبادله مع المنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات.

إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على أن يقوم مجلس الأمن بوضع نظامه الداخلي. وتؤيد الصين على نحو صادق التنفيذ الكامل لمذكرة رئيس المجلس الصادرة في عام ٢٠١٠ (S/2010/507) بشأن تحسين أساليب عمل المجلس، التي تُلَخِّصُ التجارب وتستكشف التدابير والتوصيات المحددة بغية تحسين أساليب عمل المجلس، وزيادة شفافيته وتحسين سلطته وفعاليته بغية تيسير اضطلاع المجلس بدور أكبر في صون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أثير النقاط التالية.

أولا، لكي يتمكن المجلس من الاضطلاع على نحو أفضل بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يركز موارده وجهوده على معالجة المسائل الرئيسية والملحة التي تكتسي الأهمية فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وخلال السنوات الأخيرة، ازداد عدد المناقشات المواضيعية في المجلس. بل إن بعضها تجاوز ولاية المجلس وقوّض نطاق عمل هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. فلمجلس الأمن، مثلما لهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وظائفه الخاصة به، وينبغي لكل منها استخدام مزاياها النسبية وخبراتها وتفادي ازدواجية الجهود.

ثانيا، ينبغي التوصل إلى توافق واسع في الآراء بإجراء مفاوضات كاملة ومشاورات متأنية خلال عملية اتخاذ القرار بالمجلس. وينبغي كفالة إتاحة ما يكفي من الوقت لجميع أعضاء المجلس بغية دراسة مشاريع القرارات ذات الصلة أو صياغة البيانات الرئاسية. وينبغي للمجلس أن يتفادى ممارسة

الضغوط لإقرار مشاريع القرارات التي تنطوي على خلافات كبيرة في الآراء بغية الحفاظ على وحدة المجلس.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يراعي آراء الدول الأعضاء، لا سيما أفكار البلدان المعنية. وتؤيد الصين تعزيز التنسيق والتعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بغية الاستفادة على نحو كامل من المزايا النسبية للمنظمات الإقليمية أثناء معالجة المسائل التي تحظى فيها بالمزايا.

رابعا، ينبغي لمجلس الأمن أن يسعى إلى تعزيز تواصله وتفاعله مع البلدان المساهمة بقوات. ونحن نؤيد مجلس الأمن في استخدامه استخداما كاملا للأفرقة العاملة المعنية بحفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات وغيرها من الآليات بغية تعزيز التواصل والتعاون ومراعاة أفكار البلدان المساهمة بقوات. وشواغل البلدان المساهمة بقوات ينبغي أخذها في الحسبان أيضا خلال نشر عمليات حفظ السلام وتعديل الولايات.

خامسا، ينبغي لمجلس الأمن، من خلال زيادة مناقشاته المفتوحة، أن يُمَكِّن الدول الأعضاء من تحسين فهمها لعمله. كما يمكننا أن نستخدم صيغة آريا وغيرها من أنواع الاجتماعات للاستماع لأفكار البلدان الأخرى بغية تعزيز تفاعل المجلس وحواره مع الدول غير الأعضاء في المجلس.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشارك زملائي الآخرين في الإعراب عن الشكر لكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع يكتسي أهمية خاصة لجميع الدول، الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن، بالنظر إلى المهمة التي أسندها ميثاق الأمم المتحدة للمجلس باعتباره الطرف الفاعل الرئيسي فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن ممارستنا الراسخة جيدا، المتمثلة في عقد هذه المناقشة السنوية بمشاركة عدة وفود، إنجاز هاميؤكد – إن كان لا بد من تأكيد – الأهمية الخاصة التي توليها الدول الأعضاء لأنشطة مجلس الأمن وعمله وقراراته.ولا نزال مقتنعين بأن المجلس سيواصل اهتمامه بالآراء والمقترحات التي أعرب عنها خلال هذه المناقشات من أجل تعزيز تحسين أساليب عمله.

أود أيضا أن أهنئ زميلنا السيدة ماريا كريستينا بيرثيفال، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وفريقها بأكمله على تفانيهما ومثابرتهما وانشطتهما الفعالة، التي أتاحت المجال بالفعل لاتخاذ تدابير محددة لاعتمادها، على النحو الوارد في المذكرتين S/2013/515 و S/2013/630، اللتين تهدفان إلى تعزيز العلاقات بين المجلس ومختلف شركائه.

إن العدد المتزايد من البنود المدرجة على جدول أعمال المجلس، على وجه الخصوص، نتيجة التهديدات المتزايدة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، أدى إلى بروز حاجة ملحة ومستمرة إلى إعادة النظر في أساليب عملنا بغية تحسين فعالية المجلس، وتعزيز شفافيته، وزيادة تعاونه مع المؤسسات والأطراف الأخرى المعنية. لا يمكن إنكار أن المجلس قد بذل جهدا كبيرا من خلال اتخاذ خطوات محددة من أجل تحسين أساليب عمله. نحن لا نزال نعتقد أن هذا عمل جار وسيستمر في السنوات القادمة.

نحن نرحب بكون أنه على مدى العامين الماضيين من عضويتنا في مجلس الأمن، تمكنا من المساهمة، جنبا إلى جنب مع أعضاء المجلس الآخرين، في اعتماد مجموعة من التدابير، من خلال خمس مذكرات رئاسية، لتعزيز تنفيذ المذكرة الواردة في الوثيقة S/2010/507، التي تتناول مع مجموعة واسعة من المسائل، بما في ذلك استخدام الموارد وإدارة وتنظيم جلسات المجلس والتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات للشرطة والجهات الفاعلة الأخرى. وعلى الرغم من هذا كله فإننا مقتنعون بأنه يجب

على أعضاء المجلس، وبشكل أعم، الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة، مواصلة العمل لتحسين أساليب العمل.

وأود في هذا الصدد أن أبدي الملاحظات والنقاط التالية.

أولا، لاحظنا تحسن في تنظيم المناقشات المفتوحة والتحضير لها لكي يتاح المجال لمشاركة أوسع نطاقا من قبل الأعضاء في الأمم المتحدة. في رأينا، يجب مراعاة إسهاماتهم عند إجراء مناقشات المجلس. علاوة على ذلك، يجب أن يكون اختيار مواضيع المناقشات المفتوحة متنوع، مع ضمان أن يبقى نطاقها في إطار الولاية الموكلة إلى مجلس الأمن بموجب الميثاق.

ثانيا، إن استمرار الاتجاه نحو عقد المزيد من الجلسات العامة هو في حد ذاته أمر إيجابي. ومع ذلك، يجب أن يحتفظ المجلس بالحرية الكاملة لعقد الجلسات بأشكال أخرى عندما يرى ذلك مفيدا ومناسبا للموضوع قيد المناقشة.

ثالثا، من المهم تعزيز زيادة التفاعل بين أعضاء المجلس خلال المشاورات غير الرسمية. وعمليا، هذا يتيح المجال لأن تكون المناقشات أكثر تركيزا وأفضل تنظيما ولأن تُراعى مراعاة كاملة المعلومات المقدمة من الأمانة العامة وأعضاء المجلس خلال المشاورات. وأنا أعلم أنه في واقع الامر من الصعب جعل التشاور تفاعلات حقيقية، ولكن من الممكن، على سبيل المثال، للرئيس أن يقترح، في بداية المشاورات، تنظيم المناقشة حول نقطتين أو ثلاث نقاط. وأعتقد أن ذلك سوف يعزز الطابع التفاعلي للمشاورات.

رابعا، في حين نلاحظ تحسن منذ العام الماضي في عملية إسناد رئاسات الهيئات الفرعية، فإننا نرى أنه يجب القيام بالمزيد لضمان أن تتم مشاورة أعضاء المجلس المنتخبين ومشاركتهم بشكل كامل في هذه العملية وأن وجهات نظرهم تؤخذ بعين الاعتبار قدر الإمكان.

خامسا، يكتسي عمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس أهمية بالغة ويجذب الاهتمام باستمرار. ومن المفيد أن يكون هناك تفاعل أكثر انتظاما بين تلك الهيئات والعضوية الأوسع نطاقا والجهات الفاعلة الأخرى، مثل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وبصفتي رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، فقد عملنا، بالاتفاق مع أعضاء المجلس، من أجل عقد أكبر عدد ممكن من الجلسات المفتوحة، بمشاركة الدول الأعضاء الأخرى والجهات الفاعلة الأخرى.

سادسا، نرحب باعتماد المذكرة S/2013/630 مؤخرا، بشأن التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات للشرطة. وتنص على تدابير محددة من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من هذه التفاعلات. ومن الواضح أن الدورين المتكاملين لهذين الشريكين في صون السلم والأمن الدوليين يتطلب الاستمرار في النظر في الوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون بين الكيانين.

وفي السياق نفسه، ينبغي للمجلس أن يزيد من التفاعل مع لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية، التي أصبحت الجهات الفاعلة الرئيسية في تعزيز التنمية والحفاظ على السلم الاجتماعي في حالات ما بعد الصراع. ولئن كنا نرحب بالبنود الواردة في المذكرة S/2013/515، ثمة حاجة إلى مزيد من الإبداع والتعاون من أجل ضمان تحقيق المستوى الأمثل من التعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام من أجل تحقيق السلام والاستقرار. على مدى السنوات الأخيرة، أتيحت لنا الفرصة بصفتنا الشخصي والوطنية لإدراك المساهمة القيمة التي قدمها رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة في مناقشاتنا، ولا نزال نعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من الفرص لهذا التفاعل مع المجلس.

وبما أنه تفصلنا بضعة أسابيع فقط عن انتهاء ولايتنا، لا يسعني أن أختتم بياني دون أن أعرب عن الشكر الجزيل

لموظفي الشعبة شؤون مجلس الأمن ومديرها موفسيس أبيليان، على تفانيهما وكفاءتهما المهنية التي يتعاملون بها مع أعضاء المجلس، ولا سيما عندما يتولى الأعضاء الرئاسة. أشكرهما على كونهما متاحين، وأثني على إلمامهما التام بالجوانب الإجرائية والجوانب الأخرى لأعمال مجلس الأمن وعلى حفاظهما على الذاكرة المؤسسية للمجلس.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن تنفيذ المذكرة S/2010/507 بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، التي هي، في حد ذاتها، ممارسة للشفافية والمساءلة. أود أيضا أن أشكر السفير ماريا كريستينا بيرثيبال ممثلة الأرجنتين على قيادتها القديرة للفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى وعلى موهبتها الفريدة في النهوض بالإصلاحات الهامة التي تعود بالنفع على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل.

وأثني بشكل خاص على سفير الأرجنتين على إعداد الورقة المفاهيمية المتضمنة في الوثيقة S/2013/630 بشأن تعزيز المشاورات مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، المعتمدة أمس، وكما أوضح السفير برسيفال، فإنها ستمكن تلك البلدان من الإسهام بفعالية في القرارات المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

ومن الواضح أن ثمة جهوداً بذلت خلال السنوات القليلة الماضية لتحسين أساليب عمل المجلس. ولكن، ينبغي لهذه التوجهات الإيجابية الأخيرة ألا تحجب الحاجة الكامنة إلى المزيد من الإصلاحات التي تضاهي الواقع. وما زال أمامنا الكثير من العمل لتحقيق المعالم التي حددها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بشأن أساليب العمل في مجلس الأمن، لجعله أوسع تمثيلاً وزيادة كفاءته وفعاليته، وتعزيز شفافيته ومساءلته، وتعزيز تنفيذ قراراته وتدعيم مشروعيته. وفي واقع الأمر، فقد كان بوسع الروانديين أمس والسوريين اليوم أن يبرهنوا على خطورة تخلي مجلس الأمن عنهم في أوقات الشدة. فجمود المجلس وعدم فعاليته بسبب المصالح السياسية لبعض الأعضاء كلفنا ملايين الأرواح.

فبالنسبة لرواندا، ينبغي أن يكون حق النقض أو حتى التهديد باستخدام حق النقض موضع اهتمامنا الواجب جميعاً. ونحن نأسف لإساءة استخدام هذا الامتياز بصورة متكررة. ونطالب الدول ذات العضوية الدائمة بالامتناع عن استخدام حق النقض، خصوصاً في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وبلدنا يقلقه أيضاً التوجه إلى استمرار التعدي على الحق في المشاركة على قدم المساواة من جانب كل أعضاء المجلس في المفاوضات والعمليات. وناسف لهذا التوجه المثير للقلق الذي يقسم المجلس إلى هيئتين مختلفتين، إحداهما أكثر تساوياً من الآخرين، حتى أنها يمكن أن تتلقى إحاطات إعلامية منفصلة من الأمانة العامة بشأن مواضيع مهمة على جدول الأعمال. ونلاحظ مع الأسف أيضاً الممارسة المستمرة التي بموجبها يتم تشاطر مشاريع منتجات المجلس، القرارات والبيانات الرئاسية أساساً، بين الأعضاء الدائمين قبل اعتمادها بوقت طويل، إلا أنها لا تعمم على الأعضاء العشرة المنتخبين إلا قبل أيام معدودة – أو حتى ساعات قلائل – قبل اعتمادها.

والتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مجال آخر بالغ الأهمية فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس. وقد شهدنا على مر السنين إنجازات هائلة بشأن تلك المسألة، ولكن ما زلنا نرى أن التفاعل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ينبغي الاستمرار في ترشيده. فمن الأهمية أن تعقد مشاورات منتظمة بين الهيئات السياسية والأمانات العامة للمنظمات المعنية. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد مرة أخرى على ضرورة احترام قرارات الاتحاد الأفريقي، إلى جانب

الحاجة إلى إجراء مشاورات مجدية وفي حينه مع القارة بشأن القرارات المتعلقة بالنزاعات الأفريقية، التي تشكل ٧٠ في المائة من جدول أعمال المجلس، للأسف.

وينبغي تعزيز المشاورات مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى أيضاً، ومنها لجنة بناء السلام، فهي الشريك النموذجي لمجس الأمن، حيث أنها تتعامل مع حالات ما بعد النزاع وتوطيد السلام. وفي هذا الصدد، ترى رواندا أن أعضاء لجنة بناء السلام، الأعضاء في مجلس الأمن أيضاً تقع عليهم المسؤولية الأولى في التأكد من أنه يمكن للمجلس أن يعول على مشورة اللجنة في الوقت المناسب وبصورة مجدية، فضلاً عن التأكد من أن لجنة بناء السلام قادرة على تلبية توقعات المجلس.

وشأننا شأن الممثلة الدائمة للكسمبرغ، فإننا أيضاً نود أن نؤكد على اعتقادنا بأن إسهام رؤساء التشكيلات يمكن أن يكون مفيداً في المشاورات المغلقة مع المجلس وفي إعداد مشاريع القرارات بشأن البلدان المدرجة في قائمة لجنة بناء السلام.

وبالأمس، عقدنا جلسة سرية مع ممثلي محكمة العدل الدولية، ونرى أنه يمكن لمجلس الأمن أيضاً أن ينظر في طلب الفتاوى من المحكمة بشأن القضايا المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن تقدير رواندا لباكستان على إحيائها لجلسات الاختتام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وقد شهدنا جميعاً، على مدار الأشهر الماضية، كيف أن هذا النوع من الجلسات أصبح مفيداً لكل من العضوية العامة في الأمم المتحدة ولأعضاء المجلس أنفسهم. وأرجو أن يعتنق الممارسة مزيد من أعضاء المجلس، خصوصاً البلدان المنتخبة حديثاً. ومن نفس المنطلق، نؤيد عقد مزيد من الحوارات التفاعلية، والاجتماعات بصيغة آريا، والمناقشات المفتوحة، خاصة فيما يتصل بحالات بلدان بعينها، بغية السماح للعضوية العامة بالإسهام في المناقشة وتشاطر خبراتها.

وأود أن أختتم بالتشديد على أن تعزيز شرعية مجلس الأمن يتطلب بالقطع إصلاحات عميقة، منها توسيع عضويته في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، بنفس الحقوق والامتيازات حسبما تطالب باستمرار المجموعة الأفريقية ومجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، ورواندا من أعضائها. ولكن، في الوقت الراهن، فإننا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نطالب بمجلس أمن قادر على الاستجابة والتفاعل وخاضع للمساءلة ويرقى إلى مستوى المهمة المعقدة المناطة به.

السيج لي كيونغ شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نشكر الرئاسة الأذربيجانية على تنظيم جلسة اليوم. ونثني أيضاً على السفيرة برسيفال لحسن قيادتها كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى.

مناقشة اليوم تتيح فرصة لتقييم حالة جهودنا الجماعية من أجل تحسين أساليب العمل في المجلس والسماح لغير الأعضاء في المجلس بأن تشاطرنا ملاحظاتها واقتراحاتها. ونحن نعتبر أن أي جهد لتحسين أساليب عمل المجلس يجب أن يركز على ثلاثة أهداف – تعزيز الشفافية، وتقوية التفاعل مع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وزيادة الكفاءة. وهذه الجهود أساسية للمجلس لكي يضطلع بفعالية بمهمته متمثلة في صون السلام والأمن الدوليين.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا بعض التحسن في تحقيق تلك الأهداف. إذ يجري تنظيم المزيد من المناقشات المفتوحة، كما أن الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة تعقد الآن على أساس أكثر انتظاماً. وهناك المزيد من التدابير المتخذة لتحسين التفاعلية يشار إليها على النحو الواجب في

مذكرة رئيس مجلس الأمن المعتمدة في آب/أغسطس ٢٠١٣ (S/2013/515).

وثمة ممارسات مفيدة تنهض بها الرئاسات بهدف زيادة الكفاءة، مثل التطبيق الصارم لقاعدة الدقائق الخمس عند الإدلاء ببيانات، وعقد إحاطات إعلامية من بعد بواسطة الفيديو للحصول على معلومات مستكملة من الميدان. غير أننا نرى أنه يمكن عمل المزيد. واسمحوا لي أن أشير إلى بعض المجالات التي تتطلب مزيداً من الجهود المنسقة.

أولاً، فيما يتعلق بتعزيز الشفافية، فإن جمهورية كوريا تؤيد عقد المجلس مزيداً من الاجتماعات وجلسات الإحاطة الإعلامية المفتوحة لسائر اعضاء الأمم المتحدة. وتوجه الرئاسات إلى زيادة عقد جلسات الاختتام والإحاطات الإعلامية خطوة في التجاه الصحيح. وينبغي أن تقترن تلك الجهود بتدابير مجدية لتعزيز فعالية تلك الاجتماعات، بما في ذلك أن تكون محددة النطاق والتركيز، إلى جانب اتخاذ إجراءات المتابعة الضرورية. وينبغي تطبيق هذا الانفتاح على عمل الهيئات الفرعية للمجلس أيضاً. وكرئيس للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المعنية بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، أود الإشارة إلى أننا نعتزم عقد إحاطة إعلامية تفاعلية مفتوحة لكل الدول الأعضاء حول الوضع الحالي والمستقبلي لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وسنواصل جهودنا لإبقاء الأعضاء على اطلاع بعمل اللجنة والسعي للحصول على مدخلات مهمة من جانبهم.

ثانياً، ينغي أن يبذل المجلس جهوداً إضافية لتعزيز التفاعل مع أعضاء الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. ونؤيد التفاعل المعزز بين المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. فمن الأهمية التأكد من عقد اجتماعات منتظمة بين رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة. وتفاعل مجلس الأمن مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام بشأن القضايا المتقاطعة مثل منع نشوب النزاعات وبناء السلام، له قيمة كبيرة أيضاً. فسوف يساعدنا ذلك في التوصل إلى نهج أكثر تكاملاً بشأن الأساليب المتعلقة بالسلام والأمن.

ونظراً للدور المتزايد الأهمية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التعامل مع التحديات للسلام والأمن، فإننا نؤيد كذلك المشاورات المعززة مع المنظمات الإقليمية، وهوما شهدناه بالأمس في الاجتماع الرفيع المستوى (S/PV.7050). والتعاون مع المؤسسات الإقليمية يمكن أن يكون مكملاً لعمل المجلس، ومن خلال تلك الجهود، يتحقق التآزر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاجتماعات والمناقشات التفاعلية غير الرسمية مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام ينبغي أيضاً أن تبقى جزءاً هاماً من أنشطة المجلس. ومذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2013/630، المعتمدة في الأسبوع الماضي، يمكن أن تكون أساساً مهماً لمواصلة جهود المجلس في هذا الاتجاه.

ثالثاً، للتعامل مع عبء العمل المتزايد في الحجم والتنوع، لا بد للمجلس أن يبذل مزيداً من الجهود من أجل زيادة كفاءته.

وفي ذلك الصدد، ينبغي للمجلس أن يواصل جهوده الرامية إلى تنفيذ التدابير الواردة في الوثيقتين S/2010/507 و S/2012/402. ومن بين المجالات التي يمكن تحسين العمل فيها تخطيط المجلس أعماله بطريقة أفضل، وتعديل فترات تجديد الولايات وتعديل توقيت عرض التقارير، مع الادلاء ببيانات أكثر تركيزا وإيجازا.

ويقينا فإن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن يشكّل عنصرا هاما في تعزيز أعماله وتعضيد شرعيتها بوجه عام. وعليه، ينبغي للمجلس أن يواصل السعي إلى تحقيق ذلك الهدف بدأب وعلى نحو جماعي.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئاسة أذربيجان على تنظيم هذه المناقشة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

لقد تواصل بذل الجهود من أجل تحسين أساليب عمل المجلس منذ عام ٢٠١٠. ووفر التنقيح الدوري لمذكرة الرئيس إلى مجلس الأمن (S/2010/507) تدوينا وإيضاحات مفيدة فيما يتعلق بطريقة عملنا، إلى جانب تمكينه من التحلي بقدر أكبر من الشفافية، علاوة على تحسين تدفق المعلومات. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر الرؤساء المتعاقبين للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذين عززوا تلك الجهود. ويدل اعتماد مذكرتين مؤخرا – تحت رئاسة الأرجنتين – بشأن الحوار مع البلدان المساهمة بقوات والتفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس على ذلك (S/2013/515) و (S/2013/630).

ومن بين التدابير المتخذة في الآونة الأخيرة، والتي أصبحت جزءا من ممارسات المنظمة، ينبغي أن نذكر النشر الفوري لبرنامج عمل المجلس إلى الأمانة العامة، ورئيس الجمعية العامة وعموم أعضاء الأمم المتحدة، علاة على فتح باب المشاركة في جلسات المجلس، مع فتح بعضها إما كليا أو جزئيا أمام عضوية الأمم المتحدة على نطاق الأوسع. وتتشاطر فرنسا الرأي القائل أنه ينبغي أن تكون المناقشات المتعلقة بالمسائل ذات الاهتمام العام مفتوحة.

لقد أثبت المجلس أيضا، فيما يدوّن أسلوب عمله عن طريق تنفيذ المذكرة ٥٠٧، قدرته على التكيف مع المطالب الجديدة. وقد ازدادت وتيرة الجلسات التي يعقدها المجلس لإجراء المناقشات المواضيعية التي تمكنه من صقل نهجه فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، مع السعي للاستفادة من خبرة المنظمات الإقليمية والوكالات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية. وتمكّن المجلس أيضا عبر استخدام التداول عن طريق الفيديو للتفاعل مع مختلف بعثات الأمم المتحدة من تبسيط تبادل المعلومات والاستجابة بشكل أسرع للواقع في الميدان. ومن شأن التشاور المنتظم بين المجلس وإدارة الشؤون السياسية إلى جانب الممثلين الخاصين للأمين العام، أن يمكّن المجلس من توقع الأزمات على نحو أفضل، وبالتالي الاستجابة لها بطريقة أكثر فعالية.

وأخيرا، تمكّن المجلس عبر إنشاء موقع شبكي من نشر جميع بياناته وتقاريره وغيرها من وثائق العمل بطريقة فعالة وعلى وجه الاستعجال. وفي هذا الصدد، ينبغي مراعاة طابع التعددية اللغوية في أنشطة المجلس عن طريق ضمان نشر الوثائق على الموقع الشبكي بجميع اللغات الرسمية الست. ويجب أن نواصل جهودنا في إطار الفريق العامل غير الرسمي، الذي سيأخذ في الاعتبار المقترحات التي قدّمت في هذه المناقشة المفتوحة. فنحن نعتمد في إعدادنا لبرنامج الفريق العامل كل عام على الأخذ في الاعتبار بالاقتراحات المقدمة هنا.

وقد أبرزت الأزمة السورية المأزق الذي يواجهه مجلس الأمن فيما يتعلق بالتعامل مع استخدام حق النقض. وتكلم الرئيس الفرنسي في الجمعية العامة قبل بضعة أسابيع عن أهمية وضع مدونة قواعد سلوك للأعضاء الدائمين في المجلس، من شأنها إرساء المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام حق النقض. وتكلم عن الموضوع نفسه وزير الخارجية أيضا. وما سينطوي عليه الأمر هو أن يعلّق الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بشكل طوعي وجماعي ممارسة حق النقض في الحالات التي يعتبر أنه ارتكبت فيها جرائم على نطاق واسع.

ومن الواضح أنه يجب أن يحدد الأعضاء الدائمون في المجلس أنفسهم، المعايير المتعلقة بهذا الشكل من الإدارة الذاتية. ولا تنطوي خطوة طوعية كهذه على تنقيح ميثاق الأمم المتحدة. بيد أن بوسعنا العمل معا على مجموعة من المسائل. فأولا، يجب علينا الاتفاق على تعريف محدد للجريمة

الجماعية. ومن شأن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) والعديد من الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، ونظام روما الأساسي، أن توفر لنا التوجيه اللازم. ويجب أيضا وضع آلية أو مجموعة آليات للإنذار باحتمال استخدام الإدارة الذاتية في الحالات المذكورة. وتنظر فرنسا، على سبيل المثال، في إمكانية اضطلاع الأمين العام بدور رئيسي في هذا الشأن، استنادا إلى روح المادة ٩٩ من الميثاق.

وأخيرا، اقترحت فرنسا أن يكون بوسع ٥٠ دولة عضو الطعن في قرارات مجلس الأمن حين ترى أن جريمة ما قد ارتكبت على نطاق واسع. ومن شأن ذلك أن يتيح لنا فرصة للنظر في الشروط التي يمكن بموجبها للأعضاء الخمسة الدائمين الشروع في تنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة باستخدام حق النقض.

وينبغي أن تمكننا هذه المقترحات التي قدمتها فرنسا – وهي ليست سوى مقترحات فحسب – من الشروع في مناقشة في هذا الصدد. ومن أجل إجراء مناقشة كهذه، سيحرص بلدي على إشراك جميع أصحاب المصلحة المحتملين، وبخاصة مؤسسات البحث، والجامعات والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال والقادرة على أن تتشاطر الأفكار ذات الصلة معنا. وينبغي لمجلس الأمن أن يغتنم هذه الفرصة لإجراء استعراض شامل لأساليب عمله كي يكون قادرا على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. فنحن نعيش في عالم متغير وتتغير فيه التهديدات أيضا. ولنكن جهات فاعلة راغبة في التصدي لتلك التغيرات. وعلينا أن نثبت أننا قادرون على الابتكار كي نكون أكثر فعالية وأكثر عدلا أيضا.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرى أن جلسة مجلس الأمن اليوم بشأن موضوع أساليب عمل المجلس تكتسي أهمية بالغة. هذا هو العام السادس على التوالي الذي يناقش فيه المجلس هذه المسألة في جلسة مفتوحة بمشاركة عموم عضوية الأمم المتحدة. ويدل ذلك على اهتمامنا المستمر بالمقترحات التي تقدمها الدول الأعضاء بشأن الكيفية التي يمكن بها تحسين الجوانب الإجرائية من عملنا. ومن المفهوم أن أساليب العمل هذه والقرارات المتخذة بشأن كيفية تعديلها، إنما هي مسؤولية المجلس نفسه، وأن المسائل المتصلة بها ذات طابع حساس للغاية في سياق عملية إصلاح المجلس، ولا ينبغي إعلان مواقف تحظى بالشعبية خلال مناقشتها.

ومن المفهوم أيضا أن الغرض من إجراء الإصلاحات والتحسينات في عمل المجلس ينبغي أن يتمثل في جعل المجلس أكثر كفاءة وفعالية، بما يمكّنه من الاضطلاع بمهامه على الوجه الأكمل في مجال صون السلم والأمن الدوليين، بوصفها المسؤولية الرئيسية للمجلس. وقد ذُكر الكثير عن ضرورة تحقيق الشفافية في عمل المجلس، وهي هامة بطبيعة الحال، إن كان للأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره تحقيق أكبر قدر ممكن من الفهم المطلوب للإجراءات التي يتخذها المجلس، والتفكير الذي تستند إليه قراراته. ونرى أن الشفافية تتجلى في شكلها الأمثل، في الإحاطات الإعلامية التفاعلية التي يقدمها مجلس الأمن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في بداية ونهاية كل شهر، فضلا عن المؤتمرات الصحفية ذات الصلة. بيد أنه لا يجوز أن تتخطى الشفافية الحد الذي يضعها في تعارض مع المناقشات الموضوعية الصريحة لأعضاء المجلس.

وكثيرا ما تثير المناقشات بشأن أساليب عمل مجلس الأمن المسائل المتعلقة بالموضوع المتعلق على نطاق أوسع بمدى نجاح المجلس في تنفيذ المهام الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة. بيد أن ذلك الأمر إنما هو مسألة سياسية في المقام الأول. وفي الواقع فإن قياس النجاح الذي حققه المجلس استنادا إلى عدد القرارات التي اتخذها أو لم يتخذها سيكون نهجا تبسيطيا.

واستمعنا في هذا الصدد، إلى انتقادات موجهة إلى المجلس فيما يتعلق بتدخله في صلاحيات الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة في بعض الأحيان. ونتشاطر تلك الشواغل. وفي ذلك الصدد، فإن زملاءنا في المجلس يدركون تماما أننا لا نزال متمسكين بتحفظاتنا إزاء المبادرات التي تسعى إلى النظر في مواضيع عامة في إطار المجلس. ومن الناحية العملية، فحين يكون جميع أعضاء الجمعية العامة حاضرين بالفعل في القاعة، فإن الجمعية العامة أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، هي المحفل الذي ينبغي فيه مناقشة تلك المشاكل. ونرى أنه ينبغي أن يركز المجلس على المواضيع القطرية التي يجب عليه أن يتخذ بشأنها قرارات ملموسة.

وأود أن أشدد على أن جميع هذه المواضيع تتسم بالأهمية، غير أنها لا تندرج في رأينا تحت عنوان أساليب عمل مجلس الأمن. وبطبيعة الحال، فإن المواقف الأساسية، من قبيل ممارسة حق النقض، ليست لها أدنى صلة بأساليب عمل المجلس. وإن الاقتراح بأن إضعاف حق النقض من شأنه أن يساعد على تحسين فعالية مجلس الأمن مضلل تماما ومن شأنه في الواقع أن يحدث تأثيرا عكسيا. وستكون النتيجة تغليب وجهات النظر التي تعكس آراء مجموعة واحدة فحسب من الدول. وليس ذلك هو الغرض الذي أنشئت من أجله الأمم المتحدة. ولكي يكون مجلس الأمن أكثر فعالية وقدرة على الاستجابة لحقائق عصرنا، فإن من الضروري بذل جهد شامل من أجل تحسين أساليب عمله. وذلك هو الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

ونلاحظ أن عمل الفريق العامل غير الرسمي يسير، بالدقة المعهودة، في انسجام مع العمل الموضوعي والبناء لجميع وفود الدول الأعضاء المهتمة في المنظمة.

ونرى أن من الأمثلة على أحد المجالات الرئيسية للتحسين في أساليب عمل المجلس تفاعله مع سائر هيئات الأمم المتحدة بشأن المسائل التي تقع خارج نطاق اختصاصه. ويكمن التحدي الراهن في زيادة تحسين أشكال وطرائق الحوار الفعال مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين.

ولا بد لنا من تطوير ممارسة المشاورات العملياتية فيما بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وعمليات حفظ السلام. ونحن نؤيد إجراء زيادة معقولة في عدد المناقشات المفتوحة، على أساس فهم أن المشاورات المغلقة بالغة الأهمية. وفي هذا السياق، فإن صيغة آريا مفيدة.

وفي ما يتعلق بما يسمى استكشاف الآفاق، يجب علينا ألا نخلط بينه وبين نظر المجلس في القضايا الهامة غير المدرجة في جدول أعماله التي تهم أعضاء محددين. لا يزال الوفد الروسي يفعل ذلك، شأنه شأن الآخرين. ويمكن للأمانة العامة عمل نفس الشيء. وخلاصة القول فإنه يمكن زيادة تواتر استخدام المنهجية. وكما تبين في الممارسة العملية، تطورت جلسات استكشاف الآفاق لتصبح مناقشات مؤقتة لقضايا ينوي أعضاء المجلس أنفسهم مناقشتها في وقت لاحق، أو تقع خارج نطاق اختصاص المجلس لكن تجري مناقشتها لمجرد استخدام شكل حديث من أشكال الحوار. وعندما يكون برنامج عمل المجلس مزدحم للغاية، كما هو عليه، والحياة الدولية حافلة بالقضايا المزعجة، تصبح هذه الممارسة ضرورية.

تخضع أساليب عمل المجلس لعمليات مستمرة من التحسين والتكييف مع الحياة المعاصرة. قبل بضع سنوات، أطلقنا الممارسة المتمثلة في عقد جلسات الإحاطة الإعلامية عن طريق الفيديو، التي أصبحت شائعة جدا. وتشمل الأمثلة الأخرى من هذا القبيل استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق نظر المجلس في الوثائق والقرارات واعتمادها. عجلت هذه الممارسة بسرعة توقيت استجابة

المجلس، وهو أمر هام للغاية نظرا للحقيقة المتمثلة في أن جدول أعمال المجلس مزدحم للغاية ويعقد ١٠ جلسات في الأسبوع، ولهذا فإن هذه التكنولوجيا مفيدة. ويمكننا أيضا تكثيف العلاقات الدولية وزيادة عدد البنود المدرجة في جدول الأعمال.

والوفد الروسي مقتنع بأن المجلس سوف يستفيد من إضفاء الطابع الديمقراطي على عمله، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى توزيع مسؤوليات ما يسمى بالمؤسسات حاملة القلم على نحو أفضل. ولا ينبغي لأعضاء المجلس النظر إلى بلدان أو مناطق محددة باعتبارها تدخل في نطاق اختصاصها. نحن نعتقد أن الرأي السائد بأن لحملة القلم المعنيين بمسائل هامة الحق في التكلم أولا غير صحيح. ونرى أن لهذا ما يبرره في حالة مشاريع القرارات وعندما تعرضها الوفود على المجلس.

وفي ما يتعلق بحالات أخرى، ينبغي أن تستفيد المناقشات من المزيد من المرونة وأن تكون خالية من العقائد. عرض مشروع المذكرة الرئاسية S/2013/630 على المجلس بالأمس، وهي تسعى إلى توفير المزيد من الديمقراطية في أساليب عمل المجلس وزيادة الانضباط من حيث المشاركة في جلسات المجلس. نحن لا نعتبر أن من الطبيعي أن يشارك بعض أعضاء المجلس في المشاورات أو حتى في الجلسات الرسمية على مستوى الخبراء فقط، بدلا من المشاركة على مستوى الممثل الدائم أو نائب الممثل الدائم. تقلل هذه الممارسة من الأهمية السياسية للمناقشة.

ووفد بلدي على استعداد للمشاركة في المناقشات البناءة بشأن هذا الأمر وغيره من المبادرات في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى بهدف المضي في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، الذي يتمثل الهدف النهائي منه في تحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة في أعمال المجلس.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب باكستان بفرصة استعراض التقدم المحرز في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ونعرب عن التقدير للورقة المفاهيمية (S/2013/613، المرفق) التي أعدها وفدكم، سيدي الرئيس، تيسيرا للمناقشة. اسمحوا لي أيضا أن أتوجه بالشكر إلى السفيرة ماريا كريستينا برسيبال ممثلة الأرجنتين على قيادتها الفعالة للفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

ولدت هذه المناقشة اهتماما كبيرا لأن أعمال المجلس تهم الدول الأعضاء في المجلس وغير الأعضاء على حد سواء. إن تعزيز الكفاءة والفعالية والشفافية في أعمال المجلس وعملية اتخاذ القرار الشاملة مسائل هامة بالنسبة لنا جميعا. ينبغي لمناقشة اليوم أن تساعد أعضاء المجلس على زيادة تحسين الإجراءات وأساليب العمل. لقد وافق المجلس على تدابير جديدة تكمل مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2010/507، لكن من الواضح أن هناك مجالا للقيام بأكثر من ذلك بكثير. وينبغي أن ينصب تركيزنا على المتابعة الفعالة للتدابير وتنفيذها.

في كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس قرارات بشأن تعيين رؤساء الهيئات الفرعية بطريقة تتسم بالتوازن والشفافية والكفاءة والشمول. أحدث هذا بالفعل فرقا إذ، ربما للمرة الأولى، كان هناك شعور بالتشاور يحيط بالعملية، ولا سيما فيما بين الأعضاء المنتخبين حديثا. ويحدو وفدي الأمل في تعزيز هذه الممارسة وهذا التوجه في المستقبل. وثمة حاجة أيضا إلى كفالة أن عمليات الاختيار والتعيين التي تشمل شتى أفرقة الخبراء تتسم بقدر أكبر من الشفافية والتوازن والتمثيل.

تمنح مذكرة الرئيس في آب/أغسطس S/2013/515 الأولوية لتعزيز التفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس. ومن دواعي سرورنا أن الممارسة المتمثلة في عقد جلسات

الاختتام، التي جرى إحياؤها خلال رئاسة باكستان للمجلس في كانون الثاني/يناير، لقت الدعم والتقدير داخل المجلس وخارجه على حد سواء. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس الذين أشاروا إلى هذا الأمر اليوم، ولا سيما وفد رواندا.

ونرحب بالاعتماد الأخير للمذكرة S/2013/630، بشأن تعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، وهي جهات هامة صاحبة مصلحة في أعمال المجلس. نظمت باكستان، بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، عددا من الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة من أجل معالجة قضايا حفظ السلام المتنوعة والشاملة لعدة قطاعات. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن امتناننا العميق للسفير روزنتال على الإقرار بذلك.

ينبغي الآن أن نبذل مزيدا من الجهود من أجل زيادة عدد الجلسات العلنية للمجلس، بالمقارنة مع المشاورات المغلقة. سوف يستفيد المجلس من أن ينفذ بصورة كاملة المادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة من أجل تحسين وصول ومشاركة الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن في أعمال المجلس وهيئاته الفرعية.

لقد شهدنا تزايد استخدام الحوار التفاعلي غير الرسمي، الذي كان مفيدا في تمكين المجلس من التفاعل والمشاركة بدرجة أكبر من الصراحة مع محاورين من ذوي المكانة. لقد عززت تكنولوجيا عقد المؤتمرات عن طريق الفيديو المرونة ووفرت المزيد من حيث طرق تقديم الإحاطات الإعلامية للمجلس بشكل متواتر وبمهلة قصيرة.

لقد ازداد التعاون مع المنظمات الإقليمية في السنوات الأخيرة. وهو يستحق مواصلة التعزيز، بما في ذلك من خلال تحسين التواؤم والاتساق في النهج.

وتعتقد باكستان أنه ينبغي للمجلس أن يعتمد بدرجة أكبر على الدبلوماسية والتسوية السلمية للمنازعات بموجب الفصل السادس من الميثاق. إذ أن الاعتماد المفرط على الفصل السابع يمكن أن يؤدي إلى مأزق بشأن العديد من القضايا وخلق انطباع خاطئ بشأن مدى قدسية وقوة القرارات المتخذة خارج الفصل السابع. وعلى المجلس أيضا أن يناقش من وقت إلى آخر تنفيذه لقراراته، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضايا التي طال أمدها. إذ أن فعالية المجلس سيحكم عليها، في نهاية المطاف، من خلال أدائه في التعامل مع القضايا الرئيسية للسلم والأمن الدوليين.

إن عمل المجلس جهد جماعي. ويكتسي تعزيز التعاون والتشاور بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين أهمية قصوى في هذا الصدد. لقد رأينا أن الحوار بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين يحقق نجاحا بدرجة معقولة في الظروف العادية، وينظر عندئذ إلى المجلس باعتبار أنه يؤدي دوره ككل.

لكن في حالات الأزمات، توجد في بعض الأحيان فجوات وانقطاع في الاتصالات.

وفي بعض الأحيان، تسبق وسائط الإعلام أعضاء المجلس في الحصول على المعلومات. فبدلا من أن يتلقى الناس الأخبار من المجلس، يعلمون عن آخر التطورات من التغريدات. والواقع أن الحوار والاتصالات داخل المجلس ينبغي تعزيزهما وليس التقليل منهما أثناء الأزمات.

يمكن أن يتم ذلك بطريقتين. أولا، نحن ندرك أن المسألة الحساسة والسريعة التطور تقتضي السرّية والوقت الكافي للتشاور بين المتحاورين الرئيسيين. وبعد الانتهاء من مشاوراتهم الداخلية، قد يختار الأعضاء الخمسة الدائمون إطلاع الأعضاء غير الدائمين على المعلومات من خلال إجراء مشاورات مغلقة. ثانيا، الرئيس، لا سيما إذا كانت الرئاسة

يشغلها عضو غير دائم، ينبغي أن يكون موضع ثقة حايل مختلف التطورات. وقد يؤذن للرئيس، حسبما يكون الأمر مناسبا، بتقديم المعلومات إلى المجلس بأكمله، والعضوية العامة، ووسائط الإعلام. وبوسع رئاسات المجلس تعزيز هذا الحوار وهذه الاتصالات.

وكجزء من عملية إصلاح شاملة، ترتبط أساليب عمل المجلس ارتباطا وثيقا بالمساءلة تجاه العضوية العامة. وتشير الممارسة الماضية إلى أن الأعضاء المنتخبين الذين يخضعون للمساءلة أمام المجموعات الإقليمية وجميع أعضاء الأمم المتحدة أشد حرصا على تحسين أساليب العمل. وأفضل طريقة لتعزيز طابع المجلس التمثيلي وديمقراطيته تكمن في تعزيز معايير المساءلة والشفافية. وهذا يؤدي، بالاقتران مع تعاون الأعضاء الدائمين، إلى زيادة التآزر في المجلس إزاء تحقيق الهدف المشترك ألا وهو تحسين أساليب عمله.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشيد بكم، السيد الرئيس، لعقد هذه المناقشة السادسة المفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس. إنها لمصلحة جميع الدول الأعضاء، ولا بد لأساليب عملنا أن تعزز مشاركة المجلس مع العضوية بنطاقها الأوسع. فالشفافية والتشاور على نحو إضافي يعززان شرعية المجلس ومن ثم فعاليته، وهما ضروريان على الدوام ولكن بشكل مضاعف عندما يكون إصلاح عضوية المجلس في حالة جمود. لدينا العديد من الأدوات اللازمة. وتتمثل الأداة الرئيسية، كالمعتاد، في التنفيذ، وهذا يتطلب إرادة حقيقية لتغيير الممارسات.

إن عملية إصلاح أساليب عمل المجلس تتم ببطء – ولنكن صرحاء – إنها عملية مؤلمة. ولكننا أحرزنا بعض التقدم الحقيقي. لقد قامت البرتغال بعمل رائد أثناء عضويتها في المجلس من خلال رئاستها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وواصلت الأرجنتين – السفيرة برسيفال وفريقها – هذه القيادة المؤثرة من خلال رئاستها. كما نشكر ونقدّر الأصوات القوية من خارج المجلس التي تضغط علينا للقيام بعمل أفضل. ونرحب بإنشاء فريق المساءلة والاتساق والشفافية في أيار/مايو من هذا العام، وبالدور النشط الذي يضطلع به. فقد أفادت مساهماته في عملنا مؤخرا.

واعتماد المذكرة الرئاسية S/2013/515 في ٢٨ آب/أغسطس، كان خطوة هامة إلى الأمام. فهذه المذكرة تركز على تعزيز الشفافية والحوار للمجلس مع غير الأعضاء فيه، وتتضمن العديد من المواضيع المحددة في مذكرة المفاهيم التي عممتها أذربيجان بشأن المناقشة الجارية اليوم (S/2013/613، المرفق). ويجب علينا الآن أن نكفل تنفيذها الفعلي.

وإذا أريد للمجلس أن يكون فعالا، يجب بحكم التعريف أن يكون مطّلعا. فالمناقشات المفتوحة المنتظمة التي تمكّن المجلس من التفكير مليا في المعلومات التي يوفرها الأعضاء هي مناقشات حاسمة الأهمية. والاجتماعات غير الرسمية وتلك التي تعقد وفقا لصيغة آريا وتشرك المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة – بما في ذلك المستشارون الخاصون للأمين العام على أساس منتظم – هامة هي أيضا. وينبغي للمجلس أيضا إطلاع نفسه على المعلومات عن طريق المزيد من الإحاطات الإعلامية التي تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

والمجلس المطلع على المعلومات يمكنه أيضا أن يتوقع على نحو أفضل الأخطار التي تهدد السلام والأمن، ويتصدى لها بسرعة. ونحن نرى فائدة كبيرة عندما يتلقى المجلس إحاطات إعلامية مفصلة ومنتظمة من إدارة الشؤون السياسية بشأن الحالات الناشئة المثيرة للقلق. وعقدت أستراليا بوصفها رئيسة للمجلس في أيلول/سبتمبر، جلسة إحاطة إعلامية مفصّلة – للأسف الثانية هذا العام فحسب، على الرغم من أننا نشكر

إدارة الشؤون السياسية على مبادراتها التي تسترعي انتباهنا إلى العديد من المسائل. كما نرحب بالتزام المجلس المتجدد، من خلال المذكرة ٥١٥، بدعوة رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام إلى تقديم إحاطات إعلامية إلى المجلس. ونعتقد أن هذا أمر جوهري في عملنا.

ولا يسع المجلس أن يضطلع بمسؤوليته أمام العضوية بنطاقها الأوسع إلاّ إذا أطلع كامل العضوية على مداولاته. وفي أيلول/سبتمبر، عقد وفد بلدي إحاطات إعلامية موضوعية في بداية رئاستنا للمجلس ونهايتها بغية كفالة إبلاغ غير الأعضاء بالتطورات الهامة. ونعتقد أن هذه الممارسة ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي عليها. واللقاءات الصحافية العادية هامة أيضا، لا سيما في أعقاب الاجتماعات المغلقة.

إن الكثير من أعمال المجلس تجري في الهيئات الفرعية التابعة له، وبالتالي قلّما يعرف بها الأعضاء. ومما يتعذر فهمه، بصراحة، أن المجلس يسمح فحسب لخمس هيئات تابعة له من أصل إحدى وعشرين هيئة بإطلاع المجلس علنا على عملها. والشفافية هامة بشكل خاص في الهيئات الفرعية التي تعنى بالالتزامات الملزمة لجميع الدول، بما في ذلك نظم الجزاءات. وفي حين أن هذا الأمر يرد ذكره في المذكرة ٥١٥، يتعين القيام بما هو أكثر بكثير لجعل هذا الأمر حقيقة واقعة.

وأستراليا، بوصفها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) – لجنة الجزاءات المفروضة على إيران – قد قدمت في حزيران/يونيه إحاطة إعلامية مفتوحة إلى جميع الدول الأعضاء المعنية بعمل هذه اللجنة. وسوف تقدم استراليا بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بوصفها رئيسة لجنة ١٧٣٧ (٢٠٠٦) ورئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطين بها، إحاطة إعلامية مشتركة إلى أعضاء الأمم المتحدة بنطاقهم الأوسع مع رؤساء اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الارهاب؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم الانتشار؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ورئيس فرقة العمل للإجراءات المالية. وتعتمد فعالية عمل هذه اللجان على جهود التنفيذ من جانب كل الدول الأعضاء، ويبدو من البديهي أنه ينبغي زيادة إشراك جميع الدول الأعضاء في هذا الجانب الحيوي لعمل المجلس في تحقيق السلام والأمن.

والبلدان المساهمة بقوات وشرطة هي في طليعة البلدان التي تنفّذ العديد من قرارات المجلس. والبيئات الأمنية التي تعمل فيها قوات حفظ السلام، لا سيما خلال الفترة التي أنشأ فيها المجلس عمليات قوية تاريخيا، تتطلب أن نكفل قدرا من المعلومات والاتصالات والمشاورات التي تمكّننا من وضع العمليات المستدامة معا. وأصوات البلدان المساهمة بقوات يتعين سماعها قبل أن يتخذ المجلس قرارات رئيسية. لهذا السبب، إن المذكرة الرئاسية التي أصدرها المجلس أمس، S/2013/630، هامة جدا. فالمذكرة تذهب إلى أبعد من التدابير السابقة لتمكين البلدان المساهمة بقوات وشرطة من العمل مع المجلس بصورة أفضل، بما في ذلك بناء على طلبها.

وحتى عندما يتم إبلاغ المجلس ويكون متسما بالشفافية وخاضعا للمساءلة – وحتى عندما يكون كذلك – هناك أوقات يكون فيها غير قادر على التصرف. ولقد تعرّض المجلس في بعض الأحيان لانتقادات واسعة النطاق ولها ما يبررها بصراحة نظرا لعجزه عن الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلام والأمن. والكثير من ذلك يدور حول استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه. وبما أننا نؤيد منذ فترة طويلة الحد من استخدام حق النقض – استراليا تعارضه تاريخيا – نرحب بدعوة فرنسا مؤخرا الأعضاء الدائمين إلى التخلي طوعا عن سلطتها في استعمال حق النقض في حالات الجرائم

الوحشية الجماعية. وتعليقات الممثل الفرنسي هذا الصباح مشجعة جدا. وهذا نقاش هام نحن بحاجة إليه.

السيد مبو (توغو) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. وأهنئكم على وثيقة المفاهيم الشاملة (S/2013/613، المرفق) التي توجّه مناقشاتنا الفكرية. إن هذه المناقشة العامة هي السادسة عن هذه المسألة، وهي توفر لنا فرصة حقيقية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2010/507، التي راجعت وأكملت المذكرة (S/2006/507).

وأرحب بالتقدم الكبير المحرز منذ عام ٢٠٠٦ بشأن عدد من المواضيع المعنية بكفالة الشفافية والكفاءة في عمل المجلس، وتفاعله وحواره مع الدول غير الأعضاء. وفي هذا السياق، أرحب بالعمل البارز الذي يجريه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، تحت القيادة الممتازة للأرجنتين منذ بداية هذا العام.

النقاط الواردة في المذكرة ٥٠٧ وتلك التي اعتمدت منذ ذلك الحين عديدة وتكتسي جميعها نفس القدر من الأهمية. ولكن في إطار هذه المناقشة سأركز على أربع نقاط فحسب، نظرا إلى أنه خلال المناقشة بشأن نفس الموضوع المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر S/PV.6870)، كان علينا أن نعرض موقفنا باستفاضة بشأن العديد منها.

النقطة الأولى هي المناقشات المفتوحة. تعقد المناقشات المفتوحة في إطار رسمي يسمح للدول غير الأعضاء في المجلس بالتعبير عن آرائها بشأن المسائل الفائقة الأهمية، التي فوضت الأمم المتحدة المجلس بصلاحيات اتخاذ القرار لتسويتها. حتى لو أدركنا، بعد عامين من وجودنا في المجلس، أنه لا يضطلع بدور نشط في هذه المناقشات سوى ربع غير الأعضاء، فإننا نعتبر بالرغم من ذلك أن فائدتها كبيرة إذ يجب أن يستخدمها المجلس أكثر من أجل تشجيع المزيد من التفاعل مع جميع أعضاء المنظمة.

وتنتهي في أغلب الأحيان هذه المناقشات المفتوحة باتخاذ قرارات أو بيانات رئاسية، يتفاوض عليها بحنكة أعضاء المجلس وحدهم مسبقا. بيد أنه تقترح المذكرة ٥٠٧ أنه ينبغي استشارة غير الأعضاء المهتمين، لا سيما البلدان المتأثرة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمسألة، من أجل الحصول على آرائها وإسهاماتها. ولذلك من الأهمية بمكان – وهذا أمر أعربت عنه العديد من الدول غير الأعضاء خلال المناقشات السابقة – أن تعتمد الوثائق التي تأذن بعقد هذه الجلسات في وقت لاحق من أجل السماح بإدراج الآراء التي أعربت عنها الدول والهيئات المهتمة.

والنقطة الثانية تتعلق بالإحاطات الإعلامية والمشاورات المفتوحة. تتيح الإحاطات الإعلامية المفتوحة الفرصة للبلدان والهيئات الأخرى المتأثرة من الموضوع لتبادل وجهات نظرها ونواياها مع أعضاء المجلس، والمشاورات السرية، من الناحية الأخرى، تجري بين أعضاء المجلس فحسب، ولا توفر هذه الفرصة. لذلك، تضطر تلك البلدان والهيئات الأخرى إلى الانتظار في المناطق المحيطة مباشرة بأماكن عقد المشاورات للحصول على معلومات بشأن مداولات المجلس بأية وسيلة متاحة لها.

ولتصحيح هذا الوضع، نود أن يوافق أعضاء المجلس بصورة منهجية على محتوى المعلومات التي يقدمها الرئيس إلى وسائط الإعلام لمنح جميع الدول المهتمة نفس المستوى من المعلومات عن نتائج تلك المشاورات، ويمكن ذلك حكوماتها من تحديد موقفها إزاء تلك المسائل. وعلاوة على ذلك، فإنه من نافلة القول إن المشاورات يطلق عليها سرية اسما فحسب، إذ يعلم غير الأعضاء، بعد فترة وجيزة من الجلسات، محتوى

المداولات بتفاصيل محددة، وأحيانا يحصلون على وجهات النظر التي أعرب عنها كل عضو.

والنقطة الثالثة هي التفاعل بين هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. تكتسي هذه المسألة أهمية بالغة، ويرحب بلدي بالمبادرات المختلفة التي اتخذها المجلس حتى الآن في هذا الإطار. فيما يتعلق بالجمعية العامة على وجه الخصوص، يلبي حقا تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن شاغل كفالة الشفافية، ويسمح في ذلك بمشاطرة أعضاء الأمم المتحدة العمل المنجز بالنيابة عنهم خلال العام. ولذا فمن الأهمية بمكان أن تشارك جميع البلدان بنشاط، لا في كتابة هذا التقرير فحسب، بل في عرضه أيضا من خلال تقديم البيانات والاقتراحات. وينبغي تشجيع المزيد من التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

خلال المناقشات السابقة، أكدت بعض الوفود أيضا على الحاجة إلى المزيد من التفاعل بين مختلف الجهات الفاعلة العاملة في مجال عمليات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، نود أن نثني على عقد اجتماع سنوي مع قادة مختلف البعثات في جميع أنحاء العالم. كما نود تنظيم هذا النوع من الجلسات مع لجنة بناء السلام والأفرقة القطرية من أجل تقييم عملها على أرض الواقع.

إضافة إلى ذلك، يعد عقد اجتماعات منتظمة مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة فرصا لتبادل وجهات النظر بشأن المشاكل القائمة ولتقديم المعلومات بشأن تدابير جديدة، في سياق التنفيذ السلس والمنسق للولايات بغية تحقيق النتائج المرجوة. ونرحب بهذه المبادرات الممتازة، ونود أن يمكننا حقا الوقت الذي نقضيه في هذه الجلسات من مناقشة جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال. وعلاوة على ذلك، نود تعزيز ودعم التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لأنه يمكننا من تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

والنقطة الرابعة تتعلق باجتماعات صيغة آريا والحوارات التفاعلية غير الرسمية. وتتضح فائدة مثل هذه الاجتماعات. في هذه الاجتماعات تتمكن الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني من تبادل الآراء بشأن مسائل محددة مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن التي لها تأثير حقيقي على صون السلم والأمن الدوليين. ويمكننا النظر فيها من فهمها بطريقة أفضل واقتراح الحلول المناسبة لها.

وبما أن هذه الاجتماعات تعزز الحوار مع الخبراء والمختصين، نعتقد أنه ينبغي تشجيع عقد هذه الاجتماعات. ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتشجيع عقد هذه الاجتماعات وللحد من تكاليف مشاركة الأشخاص الذين توجه لهم الدعوة إلى المشاركة، ربما يمكننا حينها أن نستخدم الاجتماع عن طريق الفيديو.

وكما ذكر في وقت سابق، تكتسي نقاط التفاهم داخل الفريق العامل غير الرسمي، التي كانت موضوع المذكرات الرئاسية، أهمية تتساوى مع تنوعها. إن المذكرة المؤرخة ٢٨ أب/أغسطس ٢٠١٣ (S/2013/515) تعبر عن آراء عديدة. ونرحب بالتوصل إلى اتفاقات فيما بين المجلس، ولكننا نعتقد أن تنفيذها يظل أصعب شئ. اتخذت بالفعل العديد من القرارات بدون تنفيذها على نحو فعال.

ونعرب عن الأمل القوي، إذ نناقش هذه المسألة بصفتنا عضوا غير دائم ولايته منتهية في المجلس، بأن يظهر الأعضاء الدائمون أنفسهم أكثر استعدادا للقيام بإصلاح حقيقي لأساليب العمل. فهم يتمتعون بخبرة طويلة في أعمال المجلس ويعرفون أفضل من غيرهم حدود أساليب عمله الحالية. وسيمكن الإصلاح الداخلي المجلس من الاضطلاع بنجاح

بالمهمة التي كلفه بها ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين. ويبشر الإصلاح الناجح لأساليب العمل بمستقبل واعد للمناقشات، التي مافتئت تجري لما يقرب من عقدين من الزمن في الجمعية العامة، بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم نصوصها مكتوبة والإدلاء بنسخة موجزة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد غيربر (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بصفتي منسقا لفريق المساءلة والاتساق والشفافية، وهو فريق عبر إقليمي يتكون من ٢٢ دولة. ويتألف حاليا الفريق من الأردن، إستونيا، أوروغواي، أيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بيرو، تنزانيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غابون، فنلندا، كوستاريكا، ليختنشتاين، ملديف، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا.

وأطلق الفريق في آيار/مايو ٢٠١٣ باعتباره مبادرة جديدة لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. واسم الفريق هو اختصار – للمساءلة والاتساق والشفافية – وهو ما يمثل اقتناعنا المشترك بأن هناك حاجة إلى هذه الصفات في جميع أنشطة مجلس الأمن. والفريق على اقتناع بأن المجلس، أيا كان تكوينه، يمكن وينبغي أن يحسن أساليب عمله من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير الواقعية والملموسة.

أود أن أكون واضحا:إن الفريق مستقل عن المفاوضات بشأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

وفريق المساءلة والاتساق والشفافية لا يتخذ أي موقف حيال إصلاح المجلس وتركيبته وتوسيعه، وسيبقى خارج العملية. وهو يعتزم العمل بشكل بنّاء مع أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع، لزيادة إشراك الدول غير الأعضاء في المجلس ومساءلة المجلس أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة.

إنّ جلسة اليوم فرصة لتعزيز الحوار، وفريق المساءلة والاتساق والشفافية يرحب بمناقشة اليوم المفتوحة التي تنظمتها أذربيجان، وبالمذكرة المفاهيمية المتميزة (S/2013/613) التي وزِّعت.

ويشجِّع فريق المساءلة والاتساق والشفافية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تكريس طاقتها ومعرفتها لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، توكِل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. والمجلس يعمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، وهي جميعا توافق على قبول تلك القرارات وتنفيذها. لذا، لدينا جميعا مصلحة في قرارات المجلس وفي العملية التي تؤدي إليها.

ومؤخرا، أظهرت استجابات المجلس للأنشطة في مجالات مختلفة مدى الدعم اللازم من الدول الأعضاء. وكانت تلك الدول مستعدة لمضافرة جهودها، وتحمُّل المخاطر، والحزن أحيانا على فقدان مواطنين مشاركين في البعثات. وينطبق هذا على مجال عمليات حفظ السلام، لكنه يصدق أيضا على البعثات السياسية الخاصة وعلى الجزاءات الاقتصادية و/أو سواها من الجزاءات. وفي هذه الحالة، يتعيَّن على جميع الدول الأعضاء تنفيذ تدابير متعلقة بأفراد وكيانات مدرجة أسماؤهم في القائمة. وفي جميع المجالات، تعتمد فعالية جميع القرارات – إلزامية أو غير إلزامية – اعتمادا كبيرا على الدعم ومستوى التنفيذ من جانب الدول الأعضاء.

لذا، من الأساسي لكل بلد أن يشارك على نحو أكبر في صياغة قرارات المجلس واتخاذها. فهذا من حقنا ومن مسؤوليتنا. ومجلس الأمن نفسه سيستفيد من الدعم الكامل من مجموع الأعضاء. وعلاوة على ذلك، يمكن، بل ينبغي، توثيق علاقة المجلس بالأجهزة الأخرى، مثل المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى. ولا بدّ أيضا من اتخاذ إجراء محدد لتحسين ممارسة مجلس الأمن في إحالة بعض الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي تحسين أوجه التفاعل بين المجلس وتشكيلات بناء السلام أيضا، بغية مضاعفة التأثير ميدانيا.

وفريق المساءلة والاتساق والشفافية يدرك جهود مجلس الأمن السابقة لتحسين وتعديل أساليب عمله. والفريق يحيِّي أيضا الرئيسين السابق والحالي للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وينوِّه بمذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2013/515) حول أساليب العمل، الصادرة في آب/أغسطس، والتي فصَّلت سبُل تحسين حوار المجلس مع الدول والهيئات غير الأعضاء فيه.

ويحيط فريق المساءلة والاتساق والشفافية علما بالمستوى الأعلى من التفاعلية التي تحققت في الأشهر الأخيرة، عبر جلسات استكشاف الآفاق وجلسات الاختتام على سبيل المثال، مع تقديره لذلك. ففي عام ٢٠١٣، عُقِدت جلسات الاختتام بانتظام وفي صيغ مختلفة. ونحن نشهد مزيدا من الاهتمام لدى الدول الأعضاء، مع حضور يتزايد باطراد، مما يدل دلالة واضحة على قيمة هذه الآليات وأهميتها والإقبال عليها.

وإذ يرحب فريق المساءلة والاتساق والشفافية ترحيبا حارا بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الهادف إلى تدمير الأسلحة الكيميائية لدى سوريا، ينبغي ألاّ ننسى عجز المجلس الطويل في معالجة جوانب أخرى من الأزمة السورية، وهذا دليل واضح بشكل خاص على ضرورة وحتمية إحراز تقدم في مجال أساليب العمل.

ويرحب فريق المساءلة والاتساق والشفافية بالاقتراح المقدَّم من وزير خارجية فرنسا، السيد لورون فابيوس، بأن يعدِّل طوعا الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن حقهم في ممارسة حق النقض في حالة جرائم الفظائع الجماعية. ونحن مقتنعون بأنّ هذا التعهّد يدل على الحاجة إلى إيجاد مسارات جديدة بغية الاستجابة للأزمات بكفاءة، والارتقاء إلى مستوى المسؤوليات المسندة للمجلس. وفريق المساءلة والاتساق والشفافية يشجع بقية الأعضاء الدائمين على مواصلة استكشاف هذا الاقتراح.

لقد نظّم فريق المساءلة والاتساق والشفافية نفسه في مجموعات فرعية بدأت عملها، ووضعت فعلا أفكارا محددة بشأن مسائل تتراوح من المساءلة والشفافية والمتابعة إلى المذكرة S/2010/507، والتحسينات في أساليب العمل المتعلقة بحفظ السلام ومنع نشوب النزاعات. وأثناء مناقشة اليوم، سيُبلغ عدة أعضاء من الفريق المجلس عن العمل التطبيقي الجاري في المجموعات الفرعية. وفيما يواصل عملنا اكتساب الزخم، يمكن للفريق توسيع نطاق جهوده وفقا للاحتياجات والتطورات ذات الصلة.

إننا ندرك أن العديد من اقتراحاتنا مشمول فعلا في الالتزامات التي تعهّد بها مجلس الأمن في مذكّرات الرئيس الحالي. ونحن نشجع مجلس الأمن على ضمان التنفيذ الكامل والدائم للالتزامات الواردة في مذكرات الرئيس، وللتوصيات الحالية والقادمة الأخرى المتعلقة بأساليب العمل في الحقيقة. وعلاوة على ذلك، سيرصد فريق المساءلة والاتساق والشفافية التزامات المجلس الحالية في جميع الجوانب، بغية تعزيز الشفافية وتحسين إمكانية الحصول على المعلومات.

إنّ اقتراحاتنا واهتماماتنا تشمل مجموعة واسعة من المسائل، ولكن لها هدف واحد – مجلس أمن يؤدي واجباته في صون السلام والأمن الدوليين بطريقة فعالة ومنفتحة. وعلى جميع الدول الأعضاء، بمن فيها أعضاء فريق المساءلة والاتساق والشفافية، مسؤولية دعم المجلس واعتباره مسؤولا عن التنفيذ الدائم والفعال لقراراته ومقرراته. ومناقشة اليوم بشأن أساليب العمل هي المناقشة الرابعة فيما أصبح ممارسة سنوية منذ عام ٢٠١٠. إنها حدث هام لنا جميعا، نشجع أعضاء المجلس بقوة على التمسك به.

ويتعهد فريق المساءلة والاتساق والشفافية بمواصلة هذا الحوار الهام مع جميع الدول الأعضاء، وبخاصة مع أعضاء مجلس الأمن، بشكل بنّاء ومنفتح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر وفد أذربيجان على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة الهامة المتعلقة بأساليب عمل المجلس.

إنّ تحسين أساليب العمل مَهمة مستمرة. حقا، هناك دائما مجال لتحسين شفافية أعمال المجلس وتعزيز علاقته بالأعضاء على نطاق أوسع، ومع الجمعية العامة والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن علاقته بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فهذا ما جاء بنا إلى المجلس اليوم.

إننا نرحب بالتدابير الأخيرة التي اتخذها المجلس لتحسين أساليب عمله. كما نحيِّي الجهود المتواصلة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، بقيادة الأرجنتين. ونحن بدورنا نواصل دعم جميع الجهود داخل المجلس وخارجه، لتحسين أساليب العمل بهدف وحيد هو تقوية المجلس وتمكينه من الاضطلاع بالدور الذي أناطه به ميثاق الأمم المتحدة على نحو أفضل.

إنّ البرتغال، بصفتها عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية المنشأ مؤخرا، تؤيد البيان الذي أدلى به للتوّ ممثل سويسرا بالنيابة عن أعضاء الفريق. وقد نظرت البرتغال في جوانب محددة متعلقة بتنفيذ المذكرة S/2010/507 والمذكرات اللاحقة التي أعدها رئيس مجلس الأمن. لذا، أود أن أركز على أربعة من تلك الجوانب وأن أقترح تدابير محددة للتحسين.

يتعلق الجانب الأول بالمناقشات المفتوحة. فقد أصبحت هذه المناقشات سمات منتظمة لبرنامج العمل الشهري للمجلس. ونحن نرحب بها لأنها تتلاءم مع التوجّه الذي نتوقع للمجلس أن يتّبعه، أي أن يكون لديه المزيد من الجلسات المفتوحة بمشاركة أكبر لأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع. لكنّ الهدف من المناقشات المفتوحة هو إتاحة المجال أمام المجلس لكي يصغي إلى أكبر عدد من الأعضاء. وهذا ما يجعلنا نقترح، كلما كان متوقعا أن تسفر المناقشة المفتوحة عن وثيقة ختامية، أنه ينبغي للمجلس أن ينظر في اعتماد بيان ختامي في وقت لاحق، بحيث يمكنه أن يتأمل في مُدخلات الدول غير الأعضاء، كما يرى ذلك مناسبا.

ويمكن تشجيع تعزيز التفاعل في المناقشات المفتوحة عبْر مبادلة بيانات أعضاء المجلس ببيانات الدول غير الأعضاء فيه، وتعزيز استخدام موجز في نهاية المناقشة. وقد سبق للمجلس أن نفَّذ هذا الإجراء في الماضي، ونعتقد أنه يمكن أن يكون ممارسة من المفيد تنشيطها، كما هو الحال في مناقشات مفتوحة يُطلِق فيها المجلس مناقشات حول مواضيع جديدة.

وأود أن أبرز شيئا ينبغي أن نفعله جميعا، لا الدول غير الأعضاء في المجلس فحسب.

وينبغي لنا أن نتبع المذكرة ٥٠٧ وأن لا نتجاوز فترة الخمس دقائق عند الإدلاء ببياناتنا، وهي نقطة شدد عليها ممثل المملكة المتحدة هذا الصباح. ذلك جهد نشجع الجميع عليه من أجل الكفاءة في المناقشات المفتوحة.

ثانياً، أما فيما يتعلق بجلسات الاختتام التي تعقد في الشهر، فنلاحظ أن الممارسة قد استؤنفت منذ شهر كانون الثاني/يناير كونها ممارسة إيجابية جداً. وأشيد بوفد باكستان على البدء فوراً وبفعالية بتنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن المتضمنة في الوثيقة S/2012/922. ومنذ ذلك الحين يجري تنظيم جلسات الاختتام بوصفها جلسات خاصة رسمية يحضرها المهتمون من غير أعضاء المجلس. وبالتعاقب تلجأ بعض رئاسات المجلس إلى إحاطات إعلامية غير رسمية تُقدم إلى جميع الأعضاء في نهاية كل رئاسة. وقد أثبتت تلك الإحاطات بأنها مفيدة جداً ومكّنت من التبادل غير الرسمي للآراء بين غير أعضاء المجلس والرئاسات بشأن العمل الذي تم القيام به. ونقترح بقوة الاستمرار في هذه الممارسات. غير أنه فيما يتعلق بجلسات الاختتام الرسمية، نعتقد أنه ستكون مفيدة كونها موجهة بصورة أكبر نحو المستقبل، وأكثر اقتضاباً وتركز على قضايا معينة هامة وآنية ينظر فيها في المجلس.

إن هذه الشكليات، أي جلسات الاختتام والإحاطات الإعلامية غير الرسمية، ينبغي أن ترمي إلى هدفين وهما، توفير المزيد من المعلومات والمزيد من التفاعل. ويمكن دمج هذين الهدفين على نحو مجدٍ. وعلى سبيل المثال ما من شيء يمنع الرئاسات، بعد عقد أي جلسة اختتام سرية لا يتكلم فيها سوى أعضاء المجلس، من دعوة الدول غير الأعضاء المهتمة إلى الاستماع إلى هذه الإحاطات الإعلامية غير الرسمية في قاعة أخرى أما في نفس اليوم أو في اليوم التالي ليمكن فيها إجراء التفاعلات. وبالمقابل، نود أن نقترح أن يفتح المجلس بصورة دورية جلسات الاختتام أمام غير الأعضاء للمشاركة الحقيقية والمداخلات. وهذه ليست ممارسة جديدة، فقد قام بها المجلس بنجاح من قبل في عدة مناسبات.

الملاحظتان التاليتان لي تتعلقان بالجوانب الداخلية لعمل المجلس، على الرغم من أنهما تتعلقان بتنفيذ المذكرة ٥٠٧، لهما صلة بالشفافية والشمول والفعالية في عمل المجلس.

أولاً، وفيما يتعلق بمسألة المشاركين في الصياغة التي تطرق إليها ممثل الاتحاد الروسي هذا الصباح والتي بدأ التفكير فيها الفريق العامل غير الرسمي في العام الماضي، فإن المسألة هنا تتعلق بتنفيذ المذكرة ٥٠٧، ولا سيما فيما يتعلق بكيفية إضفاء معنى حقيقي على فكرة المشاركة في اعداد قرارات مجلس الأمن وصياغتها، كما نصت على ذلك الفقرة ٤٢ من المذكرة.

ثمة خطوة حاسمة في الاتجاه السليم تتمثل في إدخال ممارسة المشاركة في الصياغة التي يتعين البدء بها وترؤس عملية الصياغة فيها. وفي رأينا أن هذه الممارسة ستساعد على تعزيز مشاركة أوسع في عملية صنع القرار من جانب أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء الذين ينتمون إلى نفس المنطقة والذين لديهم حالات معينة قيد نظر المجلس، وهم على استعداد لزيادة مستوى مشاركتهم أو مشاركة من لديهم مصلحة خاصة فيها، على سبيل المثال، الذين يترأسون لجان الجزاءات أو الأجهزة الفرعية المتعلقة مباشرة بحالة معينة. وفي الوقت نفسه، ستساعد المشاركة في الصياغة في اقتسام العبء المتمثل في إطلاع جميع أعضاء المجلس على المبادرات في المراحل الأولى لها كلما أمكن ذلك.

أخيراً، فيما يتعلق بتعيين رؤساء الأجهزة الفرعية، ثمة نقطة ذكرها قبل لحظات ممثلا المغرب وباكستان، وهي نقطة هامة بالنسبة للمجلس لإضفاء معنى محدد على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في شهر كانون الأول/ديسمبر من خلال مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2012/937،

أي استحداث عملية غير رسمية مشاركة جميع أعضاء المجلس وبالتشاور مع الأعضاء المنتخبين حديثاً.

إن الممارسة الحالية سوف تحقق مكاسب إذا ما بدأت أي عملية تيسير بصورة تشاركية وشاملة. فبدلاً من الاعتماد على مُيَسِّر بمفرده في الاتصال مع أعضاء المجلس والتشاور معهم، بما في ذلك الأعضاء المقبلون على عضوية المجلس، بمن فيهم رؤساء المجلس السابقون للاستفادة من خبرتهم. هذه الممارسة تُمَكِّن من تعزيز عملية شفافة وشاملة وتشاركية تُفضي إلى تعيين الرؤساء. إن البناء على توافق الآراء الذي تحقق في العام الماضي ربما يكون الخطوة المحددة المقبلة نحو تحسين العملية الوشيكة المتمثلة في تعيين الرؤساء فيما يتعلق بالشفافية ومشاركة جميع أعضاء المجلس.

وما تلك إلا بضع أفكار محددة. نحن مقتنعون بأنها ستعزز من فعالية المجلس بتحسين علاقته مع العضوية الأوسع وتعزيز المشاركة في عملية اتخاذ القرار فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية يا سيادة الرئيس أن أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. أود أيضاً أن أشكر وفدكم على صياغة الورقة المفاهيمية (S/2013/613، المرفق) التي تتضمن منظورا لسائر القضايا التي تجري مناقشتها تحت عنوان عريض لأساليب العمل. أود أيضاً أن أسجل في المحضر تقديرنا العميق للسفيرة ماريا كريستينا بيرسفال على قيادتها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى خلال عام ٢٠١٣.

في الوثيقة الختامية للقمة العالمية المنعقدة في عام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العام ١/٦٠)، أيد رؤساء الدول والحكومات الإصلاح الأولي لمجلس الأمن، وأوصوا بأنه ينبغي للمجلس أن يواصل تكييف أساليب عمله مع الحالات الطارئة والضرورات التي يتطلبها نظام عالمي تغير بدرجة كبيرة. ومن أسفٍ أنه لم يتحقق شيء يذكر للوفاء بأي من تلك الولايات.

إن مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين تستأثر أساليب عمله باهتمام المجتمع الدولي بأسره وليس فقط أعضاء المجلس أو الأعضاء الدائمين. وكما ورد عن حق في ورقتنا المفاهيمية، يا سيادة الرئيس، فإن مسائل الشفافية والتفاعل مع غير الأعضاء في مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات وبقوات شرطة، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، كلها عناصر هامة للكفاءة العامة للمجلس وتمس الحاجة بشدة إلى تناولها. أود أن أتقاسم بإيجاز منظور الهند بشأن كيفية تحسين أداء مجلس الأمن.

أود أن أبدأ باقتباس من الكاتب والشاعر الشهير فيكتور هوغو الذي قال: ”ما من شيء أقوى من الفكرة التي حان وقتها“. إن إصلاح مجلس الأمن فكرة قد حان وقتها لكي يتناغم عمله مع إيقاع الحقائق المعاصرة. ولا بد للأعضاء الدائمين في المجلس من أن يقروا بأنه لا بد من إصلاح المجلس، ليس بصورة انفرادية بل بصورة جماعية، كي يجسد الحقائق المعاصرة للنظام الدولي. ومن الجلي أن توسيع عضوية مجلس الأمن لكي تجسد الحقائق الجغرافية المعاصرة سيحسن من الطابع التمثيلي له ويضفي قدراً أكبر من الشرعية والمصداقية على قراراته. كذلك فإن تحسين أساليب عمل المجلس سيزيد من فعاليته وكفاءته. نعتقد اعتقاداً قوياً بأن التحسينات الحقيقية في أساليب العمل يجب أن تتغير في العمليات والنهج، حيث يتطلب ذلك إصلاحاً في تكوين المجلس.

إن أهم تغيير مطلوب في أساليب العمل يتمثل في جعلها شفافة وشاملة. ويتعين على مجلس الأمن أن يزيد من عملية

الحصول على الوثائق والمعلومات والحد من الاتجاه المتمثل في عقد جلسات سرية ليس لها محاضر. والأسوأ من ذلك ممارسة اتخاذ القرارات فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين واستبعاد أعضاء المجلس الآخرين كما شهدنا في الشهر الماضي بشأن مسألة هامة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

خلال السنوات القليلة الماضية، أيد وفد بلادي بشدة الجهود المبذولة في إطار الفريق العامل غير الرسمي والتي تهدف إلى إدخال تحسينات في أساليب عمل المجلس. وسوف أقدم اقتراحات محددة في هذا الصدد.

أولاً، يتعين على المجلس تعديل إجراءاته بحيث لا تظل البنود مدرجة بشكل دائم في جدول أعماله.

ثانياً، ينبغي أن تكون دورة تقديم التقارير عملية وموجهة نحو النتائج، بحيث لا تعرض القضايا للنظر فيها كمسألة تلقائية وتضغط على الوقت المحدود المتاح للمجلس.

ثالثا، لا بد من التنفيذ الكامل للمادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق من خلال المشاورات على أساس مستمر مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، لا سيما الأعضاء الذين لديهم مصلحة خاصة في المسألة الجوهرية قيد مناقشة المجلس. وتقوم حاجة إلى تعزيز الاتجاه نحو عقد الجلسات في أغلب الأحيان بصورة علنية، بما في ذلك بعقد الإحاطات الإعلامية والمناقشات العلنية.

رابعا، ينبغي أن يسمح حملة القلم بالمزيد من المشاركة المنهجية للأعضاء المختارين باعتبارهم حملة قلم مشاركين.

خامسا، ينبغي أن يمنح غير الأعضاء إمكانية الوصول المنهجي إلى الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، بما في ذلك الحق في المشاركة. وفضلا عن ذلك، لا بد أن تشمل مشاركة البلدان المساهمة بقوات عسكرية والمساهمة بقوات للشرطة في صنع القرار المتعلق بعمليات حفظ السلام إنشاء عمليات حفظ السلام وإدارتها واستعراضها وإنهائها، بما في ذلك تمديد الولايات وتغييرها، فضلا عن المسائل التشغيلية المحددة.

سادسا، تقوم حاجة إلى المزيد من التقارير السنوية الزاخرة بالمعلومات التي يقدمها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. كما أن على المجلس أن يركز وقته وجهده على التعامل مع المسائل المتعلقة بمسؤوليته الأولية المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين، على نحو ما كلفه به ميثاق الأمم المتحدة، بدلا من التعدي على ولاية الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة.

سابعا، قبل الإذن باتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق، ينبغي أن يبذل المجلس جهودا جدية من أجل التسوية السلمية للنزاعات من خلال اتخاذ تدابير بموجب الفصل السادس.

وفي الختام، أود أن أكرر أن الهند ترى بعد إمعان النظر أن الإصلاح الحقيقي لأساليب عمل مجلس الأمن يتطلب الإصلاح الشامل لعضوية المجلس، بتوسيعها في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، وليس بمجرد تحسين أساليب عمله. وهذا أمر أساسي على السواء لمصداقية المجلس ولاستمرار ثقة المجتمع الدولي بهذه المؤسسة. وأملنا الصادق أن يتابع أعضاء المجلس هذه الأفكار حتى تجد الآراء التي تعرب عنها عضوية الأمم المتحدة الواسعة صدى لها في أعمال المجلس وأساليب عمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل البرازيل.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن وعلى تعميم الورقة المفاهيمية التي توجه مناقشاتنا اليوم (S/2013/613، المرفق). كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأهنئ السفيرة ماريا كريستينا بيرسيفال

على قيادة الأرجنتين في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وترحب البرازيل باعتماد المذكرة الرئاسية S/2013/515 وبالتزامات الدول الأعضاء الواردة في المذكرة نحو زيادة فعالية أعمال المجلس وشفافيتها، فضلا عن تحسين الحوار مع غير أعضاء المجلس والهيئات الأخرى. كما نرحب باعتماد المذكرة الرئاسية S/2013/630، التي تشجع على زيادة الحوار التفاعلي بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات عسكرية والمساهمة بقوات للشرطة. ومن الأهمية القصوى بمكان أن يأخذ المجلس بعين الاعتبار الكامل آراء البلدان المساهمة بقوات عسكرية والمساهمة بقوات للشرطة. وتحقيقا لهذا الأمر، ينبغي عقد المشاورات معها في أقرب وقت ممكن في التفاوض على تجديد ولايات بعثات حفظ السلام.

إن بلدي دعا منذ فترة طويلة إلى جعل مجلس الأمن أكثر شفافية وفعالية وشمولا وخضوعا للمساءلة وزيادة إمكانية وصول عموم الأعضاء إليه. ويتصرف مجلس الأمن بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة ويتولى المسؤولية السياسية عن مواصلة إقامة حوار دائم وذي مغزى مع كامل العضوية. ولذلك، نرحب بكون عقد جلسات الاختتام في نهاية كل رئاسة آخذ في أن يصبح ممارسة منتظمة فيما بين أعضاء المجلس. ونتوقع أن بوسع تلك الجلسات أن تصبح تدريجيا مفتوحة بقدر أكبر أمام المشاركة الفعالة لغير الأعضاء. وتعمل المناقشات الشهرية للمجلس باعتبارها أداة قيمة تكفل للعضوية الواسعة تفهما أفضل لمداولات المجلس وللمسائل المدرجة في جدول أعماله.

ونظرا لأنه من الأهمية القصوى بمكان تعزيز شفافية أعمال المجلس، ترى البرازيل أن على مجلس الأمن أن يجتمع بصورة علنية بقدر الإمكان. ونكرر فهمنا بان الجلسات السرية ينبغي أن تكون مقصورة على الظروف الاستثنائية. وفضلا عن ذلك، نؤمن بان على مجلس الأمن أن يتشاور على نحو أكثر انتظاما – بصورة رسمية أو غير رسمية – مع غير الأعضاء. ومما يبعث على خيبة الأمل أن قرارات المجلس، بالرغم من أنها ملزمة لجميع الدول الأعضاء، نادرا ما تناقش بالانفتاح الذي تنشده أغلبية الدول الأعضاء.

وتمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة، من الأهمية بمكان السماح لجميع أعضاء الأمم المتحدة بالإعراب عن آرائهم وبالتأثير في القرارات متى ما كانت لديها مصلحة خاصة في المسائل الجوهرية قيد نظر المجلس. ويمثل تشجيع المشاركة الواسعة للعضوية في مداولات المجلس الطريق نحو تعزيز شرعية قرارات المجلس ومصداقيتها وفعاليتها. كما تمس الحاجة إلى زيادة الشفافية في أنشطة أجهزة المجلس الفرعية. ويتيح تنظيم الإحاطات الإعلامية الموضوعية والتفاعلية مع الدول الأعضاء فرصة لجميع الوفود المهتمة لتقديم إسهامات في أعمال تلك الهيئات.

ومن الضروري تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. ويلزم توثيق التعاون ليس مع الجمعية العامة وحدها، بل أيضا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. وترى البرازيل أن دور لجنة بناء السلام الاستشاري تجاه مجلس الأمن لم تستكشف إمكانياته الكاملة. ويمكن تعزيز المزيد من التفاعل بين الهيئتين. ومرة أخرى نشجع على مشاركة رؤساء التشكيلات القطرية التابعة لمجلس بناء السلام في مناقشات المجلس ومشاوراته. كما نرحب بتوسيع المشاورات والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وكما ذكرنا في الماضي، يشكل تفسير قرارات مجلس الأمن وتنفيذها جزءا هاما من المناقشات المتعلقة بأساليب العمل. وإنشاء معايير موضوعية، لا سيما حينما يزمع استخدام التدابير القسرية، سيسهم بوضوح في زيادة إخضاع

المجلس للمساءلة عن قراراته وفعالية هذه القرارات، وفي تجنب التفسيرات الفضفاضة للولايات. كما نناشد مجلس الأمن تكريس المزيد من وقته وجهوده للدبلوماسية الوقائية.

وينبغي أن تسترشد ممارسة المجلس لمسؤوليته الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين بالمبدأ القائل إن الوقاية سياسة أفضل دوما من تقليص خطر النزاع المسلح والتكلفة البشرية المرتبطة به.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأرحب بإطلاق فريق المساءلة والاتساق والشفافية. وتشارك البرازيل الفريق الإدراك بان إصلاح أساليب عمل المجلس أمر تمس الحاجة إليه وتشيد بالنهج الواقعي والملموس الذي يتخذه فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

وبما أننا نتكلم عن المساءلة، لا بد أن أكرر انه حينما يجري التعامل مع المسائل التي تحظى بأقصى أهمية لهذا المجلس خارج هذه الهيئة، فان أقل ما نتوقعه تقديم تقارير منتظمة. وتقديم تلك التقارير ظل غير كاف بصورة خطيرة في الحالات مثل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، حيث من الواضح انه حان الوقت لاتخاذ المجموعة الرباعية نهجا أكثر تجاوبا ولتقديم إحاطات إعلامية منتظمة.

ونشيد بفرنسا على تقديمها اقترحا يتعلق باستخدام حق النقض (الفيتو). ونعتقد أن هذا دليل واضح على ضرورة وإلحاح النظر في اتخاذ قرارات موضوعية لتحديث هذا الجهاز.

إن قرار السعودية بألا تشغل مقعدها في المجلس ريثما يجري إصلاح الجهاز هام للغاية لمناقشتنا. وهو لا يؤدي سوى إلى تعزيز الرأي الشائع القائل إنه كلما أطلنا أمد الإصلاح الذي لا يمكن تفاديه، تزداد مجابهة المجلس بالقيود الجدية التي تعرض للخطر قدراته لصون السلام والأمن الدوليين.

وفي الختام، تود البرازيل أن تؤكد على انه لا يمكن تحسين أساليب عمل المجلس بصورة كاملة بدون إجراء إصلاح شامل للهيئة التي تجعل المجلس يتماشى مع الوقائع الجغرافية السياسية الحالية وتجعله قادرا حقا على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا السياق، نشيد بالمبادرة التي اتخذها رئيس الجمعية العامة بإنشاء فريق استشاري لإعداد نص من شأنه أن يعمل أساسا للمفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة. ولهذه المبادرة إمكانية التغلب على حالات التأخير المصطنعة المفروضة على المفاوضات وتجسيد الدعم السياسي الواسع النطاق لإصلاح المجلس. وإذ تقترب الجمعية العامة من دورتها السبعين في عام ٢٠١٥، ينبغي في نهاية المطاف تحقيق نتائج ملموسة بشأن هذه المسألة الهامة. ولا نزال مقتنعين بان ذلك الإصلاح هو السبيل الوحيد لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشرعية وكفاءة وفعالية وخضوعا للمساءلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الياس (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، أود أن أتقدم إليكم بالشكر على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، كما أود أن أوضح تأييد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية وللبيان الذي سيتم الإدلاء به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تتجه أنظار المجتمع الدولي إلى مجلسكم أكثر من أي وقت مضى ويتطلع الأبرياء في كل مكان حول العالم إلى إنقاذهم من الحروب وويلاتها عن طريق قيام مجلس الأمن دون تقاعس بتنفيذ ولايته الخاصة بصون الأمن والسلم الدوليين، مما يجعل العالم أكثر أمنا.

ومن هذا المنطلق، فإن عملية إصلاح مجلس الأمن وأساليب عمله ينبغي أن تكون عملية شاملة واسعة تهدف إلى تعزيز دور المجلس في القيام بمهامه وتعكس واقع اليوم وتعددية المجتمع الدولي وتراعي مصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأن يهدف تغيير هيكلة مجلس الأمن إلى عكس الواقع الحالي والتطورات والمستجدات التي حدثت على الصعيد الدولي وأن يراعي التمثيل الجغرافي العادل والمتوازن للدول الأعضاء ويحافظ على فعالية وقدرة المجلس على أداء واجباته، ومن ذلك منع حدوث النزاعات والصراعات الدولية قبل تفاقمها وليس فقط التعامل معها عند حدوثها وما ينتج عنها من إزهاق للأرواح وتعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر وأن يُستفاد في ذلك من خبرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حل النزاعات ومنع نشوبها.

يؤكد وفد بلادي أيضا على أهمية إلزام جميع الدول بقرارات المجلس على قدم المساواة ودون انتقائية. فهاهي منطقة الشرق الأوسط تعاني منذ حين من إخلالات مستمرة بالسلم والأمن الدوليين من دون تدخل فعلي وفعال لحل أزمات أدت إلى ويلات على المنطقة بأسرها وعلى المجتمع الدولي ككل. ويستغرب وفد بلادي من أسلوب الكيل بمكيالين والمعايير المزدوجة في التعامل والنظر فيما يخص منطقة الشرق الأوسط، وهو أمر سيؤدي حتما في نهاية المطاف إلى فقدان الأمل لشعوب تلك المنطقة في مؤسسات العمل الجماعي المشترك الدولي وعلى رأسها مجلس الأمن بدل أن يسعى المجلس للحفاظ على هيبة الأمم المتحدة وضمان مصداقيتها وفعاليتها.

لقد عجز مجلس الأمن عن معالجة الوضع في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والذي ينظر فيه المجلس منذ وقت يقارب تاريخ إنشاء الأمم المتحدة ومجلسكم الذي لا يزال عاجزا عن إحلال الأمن والسلم الدوليين وإعادة الحق لأصحابه، مما نجم عنه تمادي إسرائيل في انتهاكها للقوانين الدولية ونيلها من حقوق الشعب الفلسطيني وسعيها المستمر لتغيير الوضع على الأرض. كما هاهي الأزمة السورية تستمر من دون معالجة فعلية غير جزئية للقضية بما يحقق تطلعات الشعب السوري وما يعكس إرادة المجتمع الدولي، ممثلا في الجمعية العامة عبر قرارات اتخذتها الجمعية دون أن يقوم المجلس بترجمة ذلك بالشكل المناسب.

إن كل ذلك ليؤكد لنا من جديد على خطورة تأخير اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب في تحقيق السلام في المنطقة والعالم وما يسببه ذلك من إشاعة للفوضى والحروب والقتل والتدمير. إن وفد بلادي ليؤكد على أهمية أن يتلفت مجلسكم إلى تطلعات وآمال شعوب المنطقة والعالم.

السيد غروندبتس (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج.

أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر أذربيجان على تنظيم مناقشة اليوم وعلى تقديم مذكرة مفاهيمية جيدة جدا (S/2013/613 المرفق). ونحن نقدر تحول هذه المناقشات إلى مناسبات سنوية لأن أساليب عمل المجلس تهم حقا الأعضاء ككل.

منذ المناقشة المفتوحة التي عقدت في العام الماضي (انظر S/PV.6870)، زاد الاهتمام بهذه المسألة أكثر. وواصلت الأرجنتين قيادة البرتغال الممتازة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وكان اعتماد المذكرة S/2013/515 أثناء رئاسة الأرجنتين في آب/أغسطس خطوة طيبة التزم مجلس الأمن بموجبها باتخاذ عدد من التدابير لزيادة الشفافية والمشاورات.

وخارج المجلس، أُنشئ فريق المساءلة والاتساق والشفافية من أجل الدفع باتجاه إصلاح أساليب العمل. ونرحب بإنشاء الفريق ونؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عنه.

لا يزال أهم جانبين محوريين للمناقشات بشأن أساليب العمل يتمثلان في الشفافية وإمكانية تفاعل الدول غير الأعضاء مع أعضاء المجلس بطريقة جوهرية. ولذلك، فإن المذكرة ٥١٥ هامة ومشجعة. فمع التزام المجلس بتعزيز تفاعله مع الدول الأعضاء وكذلك مع الكيانات الأخرى في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، يحدونا الأمل أن يجري اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة قريبا. والمسألة الآن تتعلق بتنفيذ الالتزامات الواردة في المذكرات التي تم اعتمادها خلال السنوات الماضية.

وما زلنا نؤكد على ضرورة تنظيم إحاطات إعلامية زاخرة بالمعلومات بصفة دورية للدول غير الأعضاء في المجلس ونرحب بجلسات الاختتام التي عُقدت حتى الآن. ومع استمرار المجلس في استعراض مفهوم جلسات الاختتام، نود أن نقترح نموذجا تفاعليا، يتم بموجبه دعوة غير الأعضاء في المجلس إلى المشاركة. ويتصل ذلك بعدد من الحالات، ولا سيما بالمناقشات حول بعثات حفظ السلام التي ينبغي إشراك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة فيها إلى أقصى حد ممكن. ونرحب بأحدث مذكرة S/2013/630 في هذا الصدد.

وهناك أيضا مجال لتحسين نوعية المناقشات المفتوحة عن طريق ضمان أن تعبر ورقات المفاهيم والوثائق الختامية عن إسهامات جميع البلدان المشاركة. واعتماد المذكرة S/2012/922 بشأن سبل تحسين المناقشات المفتوحة خطوة طيبة في هذا الصدد.

وبلدان الشمال ترحب بكل الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية. ولذلك، نواصل دعم العمل المتعلق بتقرير مجلس الأمن الذي يتيح لعموم الأعضاء رؤى ومعارف قيمة حول أنشطة المجلس، بما في ذلك أساليب العمل.

ونظرا لعبء عمل المجلس المتزايد على نحو مطرد، أود أيضا أن أؤكد على أهمية الكفاءة. ونشجع استمرار تنفيذ المذكرة S/2012/402، بما في ذلك التحسينات التقنية، مثل استخدام تقنيات التداول بالفيديو بصورة أكثر تواترا. وتتعلق الكفاءة أيضا بالتوزيع الداخلي للعمل بين أعضاء المجلس. ونرحب باعتماد المذكرة S/2012/937 التي تركز على اختيار رؤساء الهيئات الفرعية. وما زلنا نشجع المجلس على اتخاذ موقف أكثر إيجابية بخصوص الجدول الزمني لتلك الجلسات لكي يكون عموم الأعضاء مطلعين بشكل أفضل.

وينبغي أيضا مواصلة النقاش حول عملية صياغة المشاريع الأولية للنصوص. ونرى أن الأعضاء المنتخبين في المجلس يمكن أن يقوموا بدور أكبر في صياغة وتقديم وثائق المجلس.

ليس هناك ما هو أهم بالنسبة للمجلس من منع نشوب الصراعات والتصدي لها. وينبغي للمجلس أن يواصل البحث بنشاط عن سبل لتحسين قدرته في هذا الصدد. ولذلك، نشجع المجلس على العودة إلى تنظيم الإحاطات الإعلامية لاستكشاف الآفاق في بداية كل شهر. ويتيح هذا المفهوم للمجلس فرصة للإنذار المبكر، وبالتالي إمكانية التصرف قبل نشوب الصراع. كما يتصل اتباع نهج أوسع نطاقا لمنع نشوب الصراعات وتسويتها بالعلاقة بين القضايا المواضيعية والحالات المتعلقة ببلدان معينة. ويمكن للمجلس أن يفعل المزيد لإدماج هذه المنظورات.

وختاما، تدعو بلدان الشمال المجلس إلى أن يواصل السير في طريقه لإصلاح أساليب عمله. فلا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد مونتانيو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن عقد هذه المناقشة يظهر استعداد المجلس للنظر في إدخال تحسينات على أساليب عمله. ولذلك، نرحب بمبادرة أذربيجان.

وبالإضافة إلى ذلك، ترحب المكسيك بالعمل الذي قامت به السفيرة برثيبال وهي ممتنة له، ولرئاستها المقتدرة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

ولا يمكن إنكار التقدم الذي أحرز في السنوات الأخيرة بخصوص بعض ممارسات مجلس الأمن. إن العدد الأكبر من المناقشات المفتوحة والجلسات العلنية وزيادة التفاعل بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، نتيجة مباشرة لاعتماد مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2010/507. للأسف، كان التقدم المحرز متفاوتا، وتظل الأسئلة قائمة فيما يخص عقد جلسات ختامية شهرية وما إذا كان يجب أن يصبح ذلك قاعدة، وهي فكرة لقيت مقاومة من جانب بعض أعضاء مجلس الأمن. ويعزز رفض مثل هذه المقترحات البسيطة الصورة النمطية لمجلس الأمن التي تتسم بالسرية، والتي تمنع وجود علاقة أكثر ديناميكية وشفافة بين الذين يجلسون حول هذه الطاولة، سواء لمدة سنتين أو إلى الأبد، أو الذين مثلنا يراقبون كمتفرجين.

وتود المكسيك أن تغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على المعلومات الممتازة التي يقدمها ممثلو مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لبقية أعضاء المجموعة الإقليمية على أساس شهري.

كما أن الأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن هم الذين شجعوا تاريخيا، ولا يزالون يشجعون تعزيز إصلاح أساليب العمل، والذين هم أكثر وعيا بقيمة وأهمية الشفافية في عملهم. ومع ذلك، جرى في مناسبات عديدة، تهميش تلك البلدان في المفاوضات وشمولها في العملية بعد الاتفاق بالفعل بشأن القرارات. وينبغي أن تطبق المبادئ الديمقراطية التي يقوم عليها عمل المجلس داخله.

ونعرب عن ارتياحنا لإنشاء فريق المساءلة والاتساق والشفافية مؤخرا. ونأمل أن يساعد عمل الفريق على جعل عمل مجلس الأمن أكثر كفاءة وشفافية وشمولا وشرعية.

كما نعتقد أيضا أنه من الأهمية بمكان تعزيز التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن قضايا النزاعات المسلحة وإدارة الأزمات، وخصوصا عندما يتصرف المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب علينا أيضا تشجيع المزيد من التفاعل مع الهيئات الأخرى لمجلس الأمن، ولا سيما اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة، عند النظر في القرارات التي تترتب عليها آثار مالية، مثل إنشاء أو تجديد ولايات البعثات السياسية الخاصة.

تتضح كل يوم بشكل أكبر، أهمية تغيير الطريقة التي يعمل من خلالها المجلس على صون السلم والأمن، كما أشار إلى ذلك المتكلمون السابقون. ويشكل الشلل الذي منع اتخاذ أي إجراء بشأن الصراع الدائر في الجمهورية العربية السورية منذ أكثر من عامين الآن، تذكيرا بأن التشكيل الحالي لمجلس الأمن وقيامه بمهامه، هما بحاجة إلى إعادة هيكلة من أجل الاستجابة بطريقة فعالة وديمقراطية للتحديات المدرجة في جدول الأعمال الدولي.

ترحب المكسيك بالمقترح الأخير الذي قدمته فرنسا فيما يخص وضع مدونة قواعد حسن سلوك بين الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس، بحيث تتخلى الدول الخمس دائمة العضوية عن حقها في النقض، عندما ينظر المجلس في جرائم

الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية. ونحن على استعداد للعمل معا للدفع بتلك المبادرة قدما.

في الختام، اسمحوا لي أن أشير إلى إسهام هذه التحسينات الواقعية في أساليب عمل مجلس الأمن، والمقترح الذي قدمته فرنسا وفريق المساءلة والاتساق والشفافية، بلا شك في تعزيز قدرة المجلس على صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد معتز أحمدين خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مصر البيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

في البداية، أود أن أثني على الرئاسة الأذربيجانية لمجلس الأمن لعقدها هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ البلدان التي انتخبت هذا الشهر أعضاء في مجلس الأمن لفترة السنتين القادمتين، وأن أشكر أذربيجان وباكستان وتوغو وغواتيمالا والمغرب على جهودها التي بذلتها خلال فترة عضويتها خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

إن المناقشة المفتوحة اليوم هي المناقشة السادسة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. ونأمل في إدراج الآراء التي أعربت عنها الدول غير الأعضاء في المجلس في أي وثيقة ختامية لهذه المناقشة، من أجل تعزيز شفافية وشمولية عمل المجلس. ونتوقع أيضا أن يضيف مجلس الأمن إلى التقرير السنوي القادم، الذي من المقرر أن يعتمده المجلس غدا، معلومات أكثر تفصيلا بشأن التدابير المتخذة لتحسين أساليب عمل المجلس، بغية إجراء تقييم صحيح للتقدم المحرز في هذا الصدد.

وللأداء الفعال لمجلس الأمن تأثير مباشر على صون السلم والأمن الدوليين. وتشير المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة إلى أن هذا المجلس يعمل بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. ولذلك، فإن أساليب عمل المجلس لا تخص فقط ١٥ عضوا من أعضائه، بل هي مسؤولية جماعية لكامل الأعضاء. لهذا السبب، فإن إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن هو أحد البنود الخمسة المترابطة ارتباطا وثيقا التي سيجري التفاوض بشأنها في الإصلاح الشامل وتوسيع المجلس وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢.

تعرب مصر عن تقديرها للجهود التي يبذلها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن، برئاسة الأرجنتين لتحسين أساليب عمل المجلس. مع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز التنفيذ الكامل لمذكرة الرئيس الوارد في الوثيقة S/2010/507 والمذكرات اللاحقة. ويجب علينا أيضا أن نكون أكثر طموحا والتقدم بمناقشاتنا إلى أبعد من تلك المذكرات. على سبيل المثال، من شأن التوصل إلى اتفاق بشأن النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، الساري المفعول منذ أكثر من ٦٠ عاما، أن يشكل خطوة رئيسية في اتجاه تحسين أساليب عمل المجلس.

ولن يتم تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، ما لم نعالج بشكل فعال استخدام حق النقض. في ذلك الصدد، نحيط علما باهتمام باقتراح رئيس فرنسا أولاند، الوارد في بيانه الذي ألقاه خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين (انظر A/68/PV.5): والذي مفاده امتناع الأعضاء الدائمين بشكل جماعي عن استخدام حق النقض في حالات الأعمال الوحشية الجماعية. واسمحوا لي أن أذكر هنا بأن أفريقيا تعارض حق النقض، وتعتبر ذلك مسألة مبدأ. ونعتقد أنه ينبغي إلغاؤه. ومع ذلك، وطالما أنه لا يزال موجودا، وكمسألة عدالة مشتركة، ينبغي أن يتوسع إلى جميع الأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن الموسع، بحيث يُطبَّق مبدأ المساواة بين الأعضاء الدائمين الحاليين والجدد تطبيقاً كاملاً.وينبغي أن يبقى عدد

الجلسات السرية والمشاورات غير الرسمية والاجتماعات المغلقة في حده الأدنى. والمسائل التي ستغطى في أي إحاطة إعلامية تنظمها الأمانة العامة ينبغي تحديدها بالتنسيق مع الدولة المعنية وبعد موافقة جميع أعضاء مجلس الأمن. أما المداخلات بعد الإحاطات الإعلامية تلك فينبغي ألا تقتصر على أعضاء المجلس. وينبغي أن يعطى الطرف المعني الفرصة لكي يعبر عن آرائه بشأن تلك الإحاطات الإعلامية. وأي قرار لمجلس الأمن ببدء مناقشات رسمية أو غير رسمية بشأن الحالة القائمة في أي دولة عضو أو قضايا أخرى لا تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين يتعارض مع المادة ٢٤ من الميثاق. ونحث المجلس على الاحترام الصارم لولايته وفقاً لأحكام الميثاق.

وبموجب المذكرة S/2013/515، اتفق أعضاء المجلس على جعل استخدام الجلسات العلنية والحوارات التفاعلية غير الرسمية والاجتماعات بصيغة آريا أكثر فعالية. وينبغي أن تستخدم هذه الاجتماعات بشكل فعال من خلال توفير فرص حقيقية وتبادل الآراء على نحو أكثر فائدة، مع النظر بعين الاعتبار إلى إسهامات الدول غير الأعضاء في المجلس، وخاصة تلك التي قد تتأثر بقرارات المجلس بشكل مباشر. والزيادة العددية في مثل هذه الاجتماعات دون فائدة أو نتائج نوعية ستكون إهداراً للوقت والموارد.

إن مشاركة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في صنع القرارات بشأن عمليات حفظ السلام يجب أن تشمل إنشاء هذه العمليات واستعراضها وإنهائها، بما في ذلك تمديد الولايات أو تغييرها.

ونحن نرحب بالمذكرة التي اعتمدها الرئيس مؤخراً S/2013/630، بشأن تعزيز المشاورات مع البلدان المشاركة بقوات وأفراد شرطة، ونعتبرها خطوة إلى الأمام.

بالنسبة لجلسات الاختتام، فقد أثبتت جدواها في تقييم أنشطة مجلس الأمن في نهاية كل شهر. ونشكر أعضاء المجلس الذين عقدوا جلسات اختتام في نهاية رئاساتهم. وهذه الممارسة من شأنها أن تكمل ما يقوم به رؤساء المجلس من إحاطة للدول الأعضاء الأعم بشأن برنامج العمل في بداية كل شهر.

والتقييمات الشهرية مهمة أيضاً في توفير سرد أكثر ترابطاً للجوانب الأساسية لعمل المجلس خلال الشهر. وفي المذكرة S/2012/922، يشجَّع رؤساء المجلس على تقديم التقييم الشهري بمجرد انتهاء رئاساتهم. ومع ذلك، نلاحظ أن آخر تقييم شهري وضع على الموقع الشبكي لمجلس الأمن يتعلق بشهر نيسان/أبريل، تحت رئاسة رواندا.

ونحن نقدر الجهود المستمرة للأمانة العامة لتطوير موقع مجلس الأمن على شبكة الإنترنت، بغية جعله أسهل في الاستخدام وأوفر في المعلومات، إلى جانب نشر برنامج عمل المجلس والتوقعات المنتظرة شهرياً في وقت مؤات.

أخيراً، ما زال هناك مجال متسع للتحسين. ونعول على جميع أعضاء المجلس، وخاصة الأعضاء الدائمين، لإحراز تقدم أكبر في تحسين أساليب عمل المجلس تعزيزاً لقدرته على الاضطلاع بولايته متمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا.

السيد كوروسي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): إن هنغاريا، كدولة عضو في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا باسم المجموعة. وبياننا الكامل بنسخته المطبوعة سوف يتاح لجميع الدول الأعضاء. وتوفيراً للوقت، أود أن أركز هنا على ستة اقتراحات عملية، تتعلق جميعها بالصلة بين عمل المجلس ومسائل المساءلة عن الجرائم الدولية الجسيمة.

أولاً، إن المناقشة المفتوحة بشأن المحكمة الجنائية الدولية، المعقودة تحت الرئاسة الغواتيمالية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (انظر S/PV.6849) كانت مبادرة هامة للنظر في الصلة المهمة بين السلام والأمن والمساءلة. ونأمل أن تعقد مناقشات من هذه النوعية على أساس منتظم في المستقبل.

ثانياً، إن مسألة المساءلة بشكل عام قضية لا تخص مجلس الأمن فحسب، بل والهيئات الأخرى داخل الأمم المتحدة. والتفاعل بين الهيئات المختلفة ينبغي أن يكون منتظماً، وعلى مجلس الأمن أن يضع التطورات في المحافل الأخرى في الحسبان.

ثالثاً، في الحالات التي يتعين على مجلس الأمن أن يتصرف من أجل صون السلام والأمن الدوليين، فإننا نشجع المجلس على بلورة استراتيجية متسقة للمساءلة تكون ذات معايير واضحة للاسترشاد بها في قراراته في المستقبل ولكي يوجه رسالة مهمة للدول الأعضاء.

رابعاً، إن إبراز عمل المجلس في مجال المساءلة يستحق اهتماماً أكبر من جانب القائمين على موقع المجلس على الإنترنت. وفي هذا الصدد، فقد لاحظنا أنه لا توجد في الوقت الحالي معلومات حول الأسباب والأسس التي استند إليها المجلس في إنشاء المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولا توجد كلمة واحدة عن دور المجلس في الإجراءات ذات الصلة بالمحكمة الجنائية الدولية، وفقاً لنظام روما الأساسي.

خامساً، عندما يستخدم المجلس صلاحياته في إحالة قضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية، تقع عليه مسؤولية أن يفعل ذلك بطريقة منصفة ويمكن التنبؤ بها، على أن يوفر الدعم بعد ذلك من خلال إنشاء آليات للإجراءات والمتابعة المناسبة. وحتى الآن، لم نر إلا نتائج جزئية في هذا المجال.

أخيراً وليس آخراً، فإن هنغاريا تقدر وتدعم بقوة المبادرات المتكررة لفرنسا التي تقترح امتناع الأعضاء الدائمين في المجلس بشكل طوعي عن استخدام حقهم في النقض في حالات الفظائع الجماعية. وهنغاريا تعتبر أن أي وكل اقتراح يقرب المجلس أكثر من سبب وجوده والوفاء بمسؤوليته بطريقة لا تشوبها شائبة ويمكن التنبؤ بها تستحق النظر الجاد فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد كولغا (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، سيدي، أود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن أساليب عمل مجلس الأمن – وهي المناقشة السادسة من نوعها – وعلى الورقة المفاهيمية الشاملة للغاية (S/2013/613، المرفق). وكعضو في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، فإننا نؤيد تماماً البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا باسم المجموعة. واحتراماً لقيود الوقت، جرى توزيع نسخة كاملة من بياننا.

كما يرد في الميثاق، فإن أعضاء الأمم المتحدة قد خلعت المسؤولية الأولى عن صون السلام والأمن الدوليين على هذه الهيئة التي تضم ١٥ عضواً. لذا، كان من الصعب أن نغالي في أهمية أساليب عمله. كيف يعمل المجلس وكيف تتخذ قراراته هي أمور في غاية الأهمية بالنسبة لكل بلد عضو في المنظمة. واسمحوا لي أن أركز اليوم على الشفافية والمساءلة في هذه العمليات.

إستونيا تولي أهمية كبيرة للشفافية في كل عمليات صنع القرارات، وبالتالي، فهي تمتدح أي خطوات تتخذ في هذا الصدد. ولأن قرارات المجلس تؤثر علينا جميعاً، فإننا نتوقع مشاركتنا في تلك العملية. وبالتالي، كلما ازدادت الشفافية المصاحبة لتلك القرارات، تزداد سهولة تنفيذها. ومن خلال

التفاعل المعزز مع الأطراف المعنية، يمكن تحسين الشفافية على كل المستويات.

وقد بين المجلس للعضوية الأوسع أنه يتحلى بالمسؤولية باعتماده المذكرة الرئاسية S/2010/507، ومؤخراً، في آب/أغسطس، المذكرة S/2013/515، ملتزماً بتعاون وتفاعل أوثق مع غير الأعضاء. وإستونيا تعتبر تنفيذ تلك القرارات أمراً جوهرياً للمستقبل. وكثير من الالتزامات المتضمنة جرى تنفيذه بالفعل.

لقد شهدنا اتجاها متزايدا نحو المناقشات المفتوحة والجلسات العامة الأخرى. وينبغي أن يستمر ذلك الاتجاه. وينبغي أن تصبح الجلسات المفتوحة قاعدة وليست استثناء. ونود أن نذكر في ذلك الصدد، مثالا ممتازا هو تنظيم غواتيمالا مناقشة مفتوحة في العام الماضي بشأن السلام والعدالة، مع التركيز بوجه خاص، على الدور الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية (انظر S/PV.6849). وقد كانت تلك هي المناقشة المواضيعية الأولى من نوعها التي تركز على العلاقة بين المجلس والمحكمة الجنائية الدولية. ونرى أنها كانت ممارسة مفيدة وحسنة التوقيت. وعليه، تشجع إستونيا بشدة الدول الأعضاء في مجلس الأمن على تنظيم مناقشة متابعة بشأن هذا الموضوع.

ونود أيضا أن نشيد بالمجلس على تنظيم الحوارات التفاعلية غير الرسمية، وعقد الاجتماعات بصيغة آريا مع الأطراف المعنية الأخرى. وتتسم جلسات الإحاطة التمهيدية غير الرسمية بشأن برنامج عمل المجلس، فضلا عن استئناف عقد جلسات الاختتام في الآونة الأخيرة، بأنها ذات فائدة كبيرة بالنسبة لعضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وتشجع إستونيا أعضاء المجلس الحاليين والمنتخبين حديثا على مواصلة تلك الممارسة أثناء رئاستهم كي تصبح جزءا لا يتجزأ من عمل المجلس.

وتتسم الشفافية بأنها مسألة متعددة المستويات، وينبغي تعزيزها على المستويين الأفقي والعمودي على السواء. وفيما يتعلق بعملية صنع القرار، فإن مشاركة العضوية الأوسع نطاقا ينبغي أن تبدأ في مرحلة مبكرة، وأن تتواصل حتى اختتام مرحلة تنفيذ القرارات. ومن جانب آخر، ينبغي إشراك طائفة أوسع من مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، في أعمال المجلس. ومن رأينا أن الاستبعاد من المشاركة يؤدي إلى الإحباط، في حين تعزز المشاركة الشعور بملكية العملية، ومن ثم زيادة المسؤولية والمساءلة المرتبطين بها.

وفي الواقع فقد أنجز الكثير، ولكن ما زال هناك مجال لتحسين الأداء. ومن الأمثلة على انعدام الشفافية في عمل المجلس، تلك العملية التي أدت إلى اتخاذ القرار الذي طال انتظاره ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن الأسلحة الكيميائية السورية، وهو القرار الذي حدد – للمرة الأولى في التاريخ – أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويقينا فإننا نرحب بذلك القرار. بيد أن عملية صنع القرار تبيّن أن في الإمكان تعزيز الشفافية في عمل المجلس.

وفيما يتعلق بالمساءلة، وهي هدف هام آخر ينبغي أن يسعى إليه المجلس، فإنه ليس بوسعنا أن نغض الطرف عن سوريا مرة أخرى، بوصفها الصراع المستمر والأكثر مأساوية. وقد ظل المجلس مصابا بالشلل منذ وقت طويل. وبالتالي، لم يتمكن المجتمع الدولي من الاضطلاع بمسؤوليته عن حماية الشعب السوري، الذي تعرّض للاعتداء والقتل بشكل منهجي من قبل حكومته التي لم ترق إلى مستوى تطلعات شعبها المشروعة إلى العيش في بيئة سلمية ومستقرة. وندعو المجلس إلى التفكير في أساليب عمله، فضلا عن التفكير في الكيفية التي نشأت بها مثل هذه الحالة، علاوة على كيفية تجنبها في المستقبل.

وتتمثل إحدى المسائل التي يمكن استكشافها في حق النقض وكيفية استخدامه. وتدعو إستونيا الأعضاء الدائمين في المجلس إلى النظر بجدية في الامتناع عن استخدام ذلك الحق في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفي ذلك الصدد، ترحب إستونيا بالاقتراح الفرنسي الذي يدعو الأعضاء الدائمين في المجلس إلى تحديد الكيفية التي يمكن بموجبها أن يقرروا التنازل عن حق النقض بشكل جماعي في الحالات التي ترتكب فيها الجرائم على نطاق واسع.

ختاما، وبوصفها عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، فإن إستونيا على استعداد للعمل بشكل وثيق مع المجلس من أجل تحديد سبل إضافية لزيادة الشفافية والتفاعل بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية، أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم. وأود أيضا أن أتقدم إليكم بالشكر على المذكرة المفاهيمية التي تركز على الحاجة إلى مواصلة التداول بشأن السبل الكفيلة بتحسين عمل المجلس (S/2013/613).

ويؤيِّد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

ونشعر بالارتياح إلى أن المجلس سيسعى – على النحو المبيّن في المذكرة الرئاسية المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس (S/2013/515) – إلى تحسين الحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس، وممثلي الهيئات الأخرى، في إطار تعهده في عام ٢٠١٠ بتعزيز فعاليته وشفافيته، فضلا عن تعزيز التفاعل والحوار بينه وأصحاب المصلحة الخارجيين. وفيما يتعلق باضطلاع المجلس بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بطريقة فعالة، فإنه يتعين عليه أن يتخذ من الإجراءات والقرارات التي تحظى بقدر أكبر من الدعم والتعاون من عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعليه، فإن المزيد من الاتصالات والتفاهم والإسهامات من الدول الأعضاء أمر بالغ الأهمية بالنسبة لإثراء قدرة المجلس على صنع القرار وتحقيق أهدافه.

وبما أن المجلس قد أنيطت به مسؤوليات باسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن مشاركته بصورة مجدية مع الدول غير الأعضاء في المجلس، إنما تدل على عزمه على الاستجابة والتعبير عن تطلعات الأمم المتحدة برمتها، وليس عن تطلعات فئة قليلة محظية فحسب. وعليه، ينبغي أن يتحلى المجلس بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة والكفاءة، فضلا عن إظهار القيم الديمقراطية في ممارسته.

وتود إندونيسيا – من أجل المساعدة على تعزيز أساليب عمل المجلس وزيادة إشراك الجميع فيه – أن تتشاطر آراءها على النحو التالي:

أولا، ينبغي تنفيذ المادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة على نحو فعال عن طريق التشاور مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن بانتظام، ولا سيما الأعضاء ذوي الاهتمام الخاص بالمسائل الموضوعية قيد النظر في المجلس. وينبغي أيضا أن يسعى المجلس للحصول على آراء تلك البلدان لضمان قدرتها على تنفيذ قراراته. علاوة على ذلك، يجب إعطاء فرصة للدول الأعضاء المتضررة من الجزاءات، للمشاركة في اجتماعات لجان الجزاءات ذات الصلة، وذلك بناء على طلبها. وينبغي للمجلس أيضا أن يسمح بوصول الدول غير الأعضاء المتضررة إلى الهيئات الفرعية التابعة له، بما في ذلك الحق في المشاركة وتقديم إسهامات فاعلة.

ثانيا، ينبغي أن يجري المجلس مشاورات مجدية وفي الوقت المناسب بصورة منتظمة مع البلدان المساهمة بقوات

والممولين والبلدان الأخرى المعنية مباشرة أو المتأثرة بعمليات حفظ السلام قبل وخلال عملية اتخاذ القرار، بهدف إنشاء أي من عمليات حفظ السلام وإدارتها واستعراضها وإنهائها، بما في ذلك تغيير الولايات والمسائل العملياتية لمحددة المتعلقة بها.

ثالثا، ينبغي توفير مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية على وجه السرعة للدول غير الأعضاء في المجلس وغيرها من الوثائق المقدمة أثناء المشاورات غير الرسمية التي يجريها المجلس بكامل هيئته، إذا سمح بذلك معدو تلك الوثائق.

رابعا، ينبغي تفسير الأسباب الداعية إلى ممارسة حق النقض في الوقت الذي يتم فيه ذلك، وينبغي تعميم نسخة تبيّن تلك الأسباب على جميع الدول الأعضاء.

خامسا وأخيرا – وبمثابة قاعدة عامة – ينبغي أن يجتمع المجلس في منتدى عام تكون المشاركة فيه مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء. ويجوز للمجلس أن يقرر عقد جلسة خاصة بصفة استثنائية.

وعليه، فإننا نرحب بزيادة مشاركة المجلس مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، فضلا عن مشاركته مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، ولجنة بناء السلام. وينبغي مواصلة الخطوات البناءة المتخذة وتعزيزها.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام إندونيسيا بدعم أعمال المجلس وجهوده الرامية إلى إدماج المزيد من الشفافية والشمول والمساءلة والكفاءة والقيم الديمقراطية في عمله خلال اضطلاعه بمسؤولياته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): سأدلي بصيغة موجزة لبياني، في حين يجري توزيع النص الكامل في القاعة.

أود أن أثني على رئاسة المجلس الأذربيجانية لمبادرتها بعقد جلسة اليوم بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

تود ماليزيا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

وأعرب أيضا عن ترحيب ماليزيا بالمذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن، الواردة في الوثيقة S/2010/507 والتي لا تزال وثيقة هامة ترمي إلى تطوير عمل المجلس وتحسينه.

وتسلّم ماليزيا بأن أساليب عمل المجلس استمرت في التطور. وتركّز أحدث مذكرة تتعلق بأساليب عمله، وصدرت في ٢٨ آب/أغسطس (S/2013/515)، على سبل تحسين الحوار الذي يجريه المجلس مع غير الأعضاء والهيئات. وتتضمن المذكرة سلسلة التزامات المجلس التي تشمل زيادة فعالية الجلسات العامة، وتوسيع نطاق التشاور والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتوفير الفرص بغية الاستماع إلى آراء العضوية بنطاقها الأوسع عن أساليب عمل المجلس، بما في ذلك في مناقشات مفتوحة، والحفاظ على اتصالات منتظمة مع لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية المحددة، وعقد الجلسات الختامية والإحاطات الإعلامية غير الرسمية، وتحسين المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة.

وثمة مسألة هامة تتعلق بالكثير من الكلام حول أساليب العمل بين المجلس والأعضاء بصفة عامة، هي النقاش الدائر بشأن المادة ٣٠ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن يعتمد المجلس نظامه الداخلي. من ناحية أخرى، تنص المادة ١٠ من الميثاق على أن تقدم الجمعية العامة توصيات إلى المجلس بشأن سلطاته ووظائفه. ويكمن مفتاح حل هذا النقاش في ما إذا كان جميع الأعضاء على استعداد لتخفيف هذا التوتر والعمل معا للمساعدة على جعل المجلس يعمل بشكل أكثر فعالية. ويجب أن يكون الأعضاء مستعدين للتخلي عن

مصالحهم الوطنية الراسخة بغية إحراز التقدم، وجعل المجلس جهازا يخدم العضوية بنطاقها الأوسع.

ويجب على المجلس أيضا، لدى اتخاذ خطوات لزيادة الشفافية وتحسين كفاءة أساليب عمله، أن يعالج أوجه القصور التي يثيرها غير الأعضاء في المجلس، كما فعل إزاء مسائل في الماضي كالتوزيع المبكر لمشاريع وثائق المجلس على غير الأعضاء، وعقد المزيد من الجلسات العلنية، والزيادة في تواتر وأنواع الصيغ المستخدمة للتفاعلات غير الرسمية مع الدول غير الأعضاء.

وتقدّر ماليزيا التدابير العملية التي اتخذها المجلس لتوفير الحوارات والتبادلات المتكررة بينه وبين الدول غير الأعضاء. وفي هذا الصدد، نرحب بعقد اجتماعات وفقا لصيغة آريا كوسيلة لكفالة قيام تفاعل أوثق مع غير الأعضاء في المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونشيد أيضا بالمجلس على إحاطاته الإعلامية والمشاورات التي يجريها مع البلدان المساهمة بقوات. وينبغي للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام أن يشرك البلدان المساهمة بقوات على نحو أكثر تواترا في مداولاته من خلال التفاعل المنتظم وفي الوقت المناسب. وإن طلب المجلس، في القرار ٢٠٧٦ (٢٠١٢)، بأن يتشاور الأمين العام مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثال واضح على فوائد التشاور مع البلدان المساهمة بقوات.

وترى ماليزيا أنه نظرا للروابط القائمة بين عمليات حفظ السلام وعمليات بناء السلام، يستفيد المجلس استفادة كبيرة من زيادة التفاعل مع لجنة بناء السلام. وبسبب الطابع الاستشاري لدور لجنة بناء السلام، ينبغي احترام وجهات نظرها على النحو الواجب عندما تناقش ولايات حفظ السلام.

وفي الختام، تعتقد ماليزيا أن المزيد من الخطوات سوف يتعين اتخاذها لتحسين أساليب عمل المجلس، وسوف يتطلب ذلك من الدول الأعضاء، ولا سيما الأعضاء الدائمين في المجلس، إظهار الإرادة السياسية اللازمة. ويتحتم على كل واحد منا وضع جداول أعمالنا السياسية الفردية جانبا والعمل من أجل إحداث تغييرات عملية ممكن تحقيقها. وإصلاح أساليب العمل جزء من عملية إصلاح أشمل وأوسع نطاقا. والمطلوب هو الإصلاح الهيكلي للمجلس – الإصلاح الذي يجعله أكثر تمثيلا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة مما يكفل المزيد من الفعالية والمشروعية في عمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر رئاسة أذربيجان على عقد المناقشة المفتوحة هذا اليوم.

سلوفينيا عضو في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، وهي تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا نيابة عن المجموعة.

إن كفالة شرعية مجلس الأمن وكفاءته وقوته بوصفه الهيئة المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن تستند إلى إجراءات شفافة وخاضعة للمساءلة ومتماسكة من أجل تلبية شواغل المجتمع الدولي بأسره، وإشراك جميع أعضاء الأمم المتحدة. والإحاطات الإعلامية والمناقشات المفتوحة فرصة أمام الدول كي تتبادل آراءها وتشارك بنشاط في أعمال المجلس. ونرحب أيضا ترحيبا حارا بالممارسة التي بدأها بعض أعضاء المجلس الدائمين، فضلا عن الدول الأعضاء من غير الدائمين، والتي تقضي ببدء توزيع أوراق المفاهيم، وندعو الأعضاء الآخرين إلى الاقتداء بهم.

وينبغي أن ننظر في إدخال مزيد من التحسينات المتعلقة بترتيب دور المتكلمين، واعتماد الوثائق الختامية، الأمر الذي يمثل فرصة للمساعدة في تعزيز المجلس. وينبغي توفير مشاريع البيانات الرئاسية والقرارات قبل اعتمادها، وينبغي استشارة

الأعضاء من خارج المجلس بشأنها – عند الاقتضاء بطبيعة الحال. وتوفر التكنولوجيات الحديثة يجعل هذا العمل ممكنا بسبل متنوعة. وينبغي اتخاذ القرارات في نهاية المناقشات، وليس في بدايتها.

وينبغي أن تكون الشفافية عنصرا أساسيا في أساليب عمل المجلس، ويمكنها أن تكون بمثابة وسيلة لإشراك الدول غير الأعضاء في عمله. وعندما تجري صياغة الولايات، نرحب بالمشاركة المبكرة في هذه العملية من جانب جميع أعضاء المجلس، وكذلك بإجراء مشاورات مع المنظمات الإقليمية المعنية. وتوخيا للشفافية، نشجع المجلس على عقد اجتماعات لتقديم إحاطات إعلامية من جانب مسؤولي الأمم المتحدة والمقررين الخاصين ذوي الصلة إلى جميع الأعضاء في الأمم المتحدة، مع إتاحة المجال بعد ذلك لإمكانية عقد مشاورات على انفراد.

وقد كان لكل عضو في الأمم المتحدة أن يتعامل مع عدد متزايد من القرارات الصادرة عن المجلس. وبما أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية عن دعم المجلس ومساءلته حيال تنفيذ قراراته باتساق وفعالية، نعتقد أن كل قرار للمجلس ينبغي أن يقترن بخطة عمل لتنفيذه، وينبغي، بطبيعة الحال، رصده بانتظام. وفي العقود الأخيرة، شهدنا تطور مجالات جديدة في الصراعات والمسائل التي تهم المجتمع الدولي، وهو التطور الذي ينبغي لمجلس الأمن أن يظهره من خلال إعادة النظر في جدول أعماله.

والدول التي عهدت إليها العضوية في هذه الهيئة يجب أن تؤيد القانون الدولي وتعززه، وتكفل أن تكون قراراتها متجذرة في هذا القانون. ويجب أن تكون المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب أساسا لعملها عندما تتصدى للإخلال بالسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ينظر إلى المحكمة الجنائية الدولية بوصفها آلية فعالة، آلية تقوم على الاحترام الراسخ لسيادة القانون، وحماية المدنيين، والمعاقبة على الفظائع الخطيرة، بغض النظر عن مرتكبي الجرائم إبّان الصراع. ونحن نشجع أعضاء المجلس على إحالة قضايا الجرائم الأكثر خطورة التي يقلق منها المجتمع الدولي إلى المحكمة الجنائية الدولية، وعلى إنشاء آلية فعالة لمتابعة هذه الإجراءات.

بالإضافة إلى ذلك، نكرر دعوتنا الأعضاء الدائمين إلى الامتناع عن استعمال حق النقض في الحالات التي تنطوي على جرائم الإبادة الجماعية، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب، أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. ونرحب بمبادرة فرنسا إلى إدانة استخدام حق النقض في حالات ارتكاب فظائع جماعية، ونشجع سائر الأعضاء الدائمين في المجلس على النظر في هذه المسألة بجدية وحسن نية.

وختاما، من المهم كفالة أن يواصل مجلس الأمن إجراء تقييم منتظم لكيفية تطابق ممارساته مع الأهداف الواردة في المذكرة الرئاسية التي تتضمنها الوثيقة S/2012/507 وجميع مستكملاتها، وأن يستمر في جمع المدخلات القيّمة التي تأتيه من أعضاء الأمم المتحدة ككل والبناء عليها بشأن سبل مواصلة تحسين أساليب عمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمة هذه الجلسة. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علّقت الجلسة الساعة ١٠/١٣.